



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب

دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية لجامعة ميلة

المشرف	اعداد الطلبة	
د. هبول محمد	جبلي رانية	1
	بوزغول خولة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. لخميسي لواعر
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. هبول محمد
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. ضافري ريمة

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وعرفان

الحمد لله له العزة والجبروت،

وبه الملك والملكوت،

وله الأسماء الحسنى والملكوت، وله البقاء والثبوت،

وهو الحي الذي لا يموت، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي اعاننا ووقفنا على إتمام هذا العمل المتواضع ما توفقنا الا بإذنه

فالإنسان مهما ارتقى وسما في هذه الحياة،

ومهما حقق من نجاح يبقى نجاحه مرتبطا بجهات أخرى،

وبذلك نتقدم بشكر،

وأولى الناس اعترافا بالفضل الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ "هبول محمد"

الذي لم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وكان خير عون لنا حفظه الله.

إهداء

من قال أنا لها "نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوا بالتسهيلات
لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله وشكرا وامتنانا، الذي بفضلها أنا اليوم أنظر إلى حلما طال انتظار وقد أصبح واقعا أفخر
به.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله داعمي الأولى والأبدية "أمي" أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك
لما كان له وجود، ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض،

إلى من دعمني بل حدود وأعطاني بلا مقابل "أبي"

إلى من قيل فيهم:

سنشهد عضدك بأخيك

إلى من مدوا أيديهم دون كلل ولا ملل وقت ضعفي

"إخوتي" أدامكم الله ضلعا ثابتا لي.

"ياسر، عبدالمؤمن"

إلى من أمنت بقدراتي وأمان أيامي "أختي الكبرى إيمان"

إلى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي "أختي الصغيرة هبة"

خولة

إهداء

اهدي ثمار جهدي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح
إلى من تعهداني بصغري.. تربية وتعلima وأوصاني ربي بالدعاء لهما:

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما وأرجو رضاها عني دائما.

والدي الكريمين

"أمي وأبي"

إلى سندي وعضدي في الحياة إخوتي الكرام

"وفاء، بوبكر، عادل، رمزي"

إلى شمس الدار وبراعم البيت،

إلى من نسأل الله أن يجعلهم من الصالحين المصلحين،

أهدي دعائي وتمنياتي بمستقبل مشرق إلى أحفاد عائلتنا، جعلهم الله من حفظة كتابه وقرة أعين

والديهم

"بهاء الدين، محمد شاهين، شعيب"

وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة "للأصدقاء

ورفقاء السنين، سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

رانيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاوлатي لدى الشباب وكذلك معرفة مدى التزام مركز تطوير المقاوлатية بهذه الابعاد وأثره على الشباب الذي يتكون فيه.

للوصول إلى اهداف الدراسة قمنا بتوزيع 60 استبانة على الطلبة المتكونين في مركز المقاوлатية ميله، وقمنا بتحليلها باستخدام برنامج (spss) ومجموعة من الأساليب الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية ومعامل الارتباط بيرسون ومعامل الثبات "الفا كرونباخ".

بينت نتائج اختبار الفرضيات أن جميع ابعاد الوعي الاستثماري لها أثر ذو دلالة إحصائية على التوجه المقاوлатي عند مستوى دلالة (0,05) مع اختلاف في قوة هذا الأثر، حيث كان بعد الوعي بالسوق أكثر تأثيراً.

على ضوء النتائج، توصي الدراسة ضرورة تعزيز الوعي الاستثماري لدى الطلبة والشباب من خلال تنظيم دورات تكوينية لما له من أثر إيجابي لتنمية التوجه المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: الوعي، الاستثمار، التوجه المقاولاتي، القرار الاستثماري، الشباب المقاوول.

Abstract

This study aimed to highlight the significance of investment awareness and its impact on entrepreneurial orientation among youth. It also sought to evaluate the extent of the Entrepreneurship Development Center's commitment to these dimensions and its reflection on the youth undergoing training there.

To achieve the study's objectives, 60 questionnaires were distributed to students training at the Entrepreneurship Center in Mila. The gathered data was analyzed using the SPSS software, employing a set of statistical methods including frequencies, percentages, Pearson correlation coefficient, and Cronbach's alpha reliability coefficient.

The hypothesis testing results revealed that all dimensions of investment awareness have a statistically significant impact on entrepreneurial orientation at a significance level of (0.05), with varying degrees of influence; market awareness emerged as the most influential dimension.

In light of these findings, the study recommends the necessity of enhancing investment awareness among students and youth by organizing training courses, given its positive impact on developing entrepreneurial orientation.

Keywords: Awareness, Investment, Entrepreneurial Orientation, Investment Decision, Young Entrepreneur.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	بسملة
II	شكر وعرفان
III	إهداء
V	الملخص:
VII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري حول أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي	
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: الاستثمار والوعي الاستثماري
3	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار
9	المطلب الثاني: الوعي الاستثماري وأهميته
10	المطلب الثالث: مقومات الوعي الاستثماري
12	المبحث الثاني: المشاريع المقاولاتية والتوجه المقاولاتي
12	المطلب الأول: مدخل للفكر المقاولاتي
15	المطلب الثاني: مدخل للتوجه المقاولاتي
22	المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل المشاريع المقاولاتية
25	المبحث الثالث: الوعي الاستثماري في المشاريع المقاولاتية
25	المطلب الأول: القرار الاستثماري ومراحل

29	المطلب الثاني: دراسة جدوى المشاريع
36	المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية
43	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: دراسة حالة مركز التطوير المقاولاتي ميلة	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: تقديم مركز التطوير المقاولاتي ميلة
46	المطلب الأول: نشأة مركز تطوير المقاولاتية
46	المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الإنشاء
52	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وحصيلة النشاطات لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة
53	المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المنهجية للدراسة
53	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات
56	المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية
57	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة
61	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
61	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة
63	المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة
74	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
84	خلاصة الفصل
86	خاتمة
90	قائمة المراجع
96	الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة العوائد الدورية للبدائل الاستثمارية خلال ثلاث فترات زمنية	27
2	جدول العوائد المقدرة	28
3	المعايير التقليدية	39
4	مفهوم معايير القيمة الزمنية للنقود وقاعدة اتخاذ القرار	41
5	حصيلة النشاطات في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله	53
6	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أبعاد المحور الأول والدرجة الكلية للبعد	58
7	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	59
8	ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"	60
9	البيانات الشخصية والديموغرافية لأفراد العينة	61
10	فئات مقياس "likert" الخماسي ودلالاتها	64
11	التحليل الوصفي لعبارات بعد "المعرفة الاستثمارية"	65
12	التحليل الوصفي لعبارات بعد "الوعي بالمخاطر"	66
13	التحليل الوصفي لعبارات بعد "التخطيط المالي"	68
14	التحليل الوصفي لعبارات بعد "اتخاذ القرار المالي"	69
15	التحليل الوصفي لعبارات بعد "الوعي بالسوق"	70
16	التحليل الوصفي لعبارات محور "الوعي المقاولاتي"	72
17	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	75
18	نتائج اختبار الفرعية الأولى	77
19	نتائج اختبار الفرعية الثانية	78

قائمة الجداول

79	نتائج اختبار الفرعية الثالثة	20
81	نتائج اختبار الفرعية الرابعة	21
82	نتائج اختبار الفرعية الخامسة	22



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله	1

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
96	الملحق رقم (01): الاستبيان	1
101	الملحق رقم (02): مخرجات برنامج spss	2

المقدمة

مقدمة

الوعي الاستثماري من الركائز الأساسية لتعزيز الفكر المقاوлатي لدى الشباب، لما له من دور فعال في توجيه الأفراد نحو استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة وتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة، ففي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبح تنمية هذا الوعي لدى فئة الشباب ضرورة ملحة، باعتبارهم القوة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني ومحركا رئيسيا للابتكار وخلق فرص العمل، كما يساهم الوعي الاستثماري في تشكيل اتجاهات الشباب نحو المبادرة وإنشاء المشاريع، من خلال تنمية مهارات التخطيط، وتحمل المخاطر، واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة.

ورغم تزايد الاهتمام بنشر الثقافة الاستثمارية، إلا أن العديد من الشباب لا يزالون يفتقرون إلى المعرفة الكافية التي تمكنهم من التوجه نحو العمل المقاوлатي، حيث يميل الكثير منهم إلى البحث عن وظائف مستقرة بدل خوض تجربة الاستثمار والمقاولة.

ومن هذا المنطق تبرز أهمية دراسة أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاوлатي لدى الشباب، باعتبار أن تعزيز هذا الوعي يمكن أن يساهم في تغيير العقليات توجيه الشباب نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة، مما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين مستوى الوعي الاستثماري ومدى استعداد الشباب لخوض غمار العمل المقاوлатي، من خلال تحليل مختلف العوامل المؤثرة في ذلك

غير أن هذا التوجه نحو تعزيز الفكر المقاوлатي لدى الشباب لا يتحقق بشكل عفوي، بل يتطلب توفر مجموعة من الشروط والآليات الداعمة، من بينها توفير بيئة تعليمية وتكوينية تساهم في ترسيخ مبادئ الاستثمار وتنمية روح المبادرة. كما لا يمكن إغفال دور الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية في دعم هذا التوجه، من خلال توفير برامج تمويل ميسرة، وتقديم تسهيلات إدارية تشريعية تشجع الشباب على ولوج عالم الاستثمار، فكلما كانت بيئة الأعمال أكثر مرونة وتحفيزا زادت فرص نجاح المشاريع، مما يعزز قدرة الشباب في قدراتهم ويدفعهم إلى خوض تجربة العمل المقاوлатي بدل الاكتفاء بالبحث عن وظائف تقليدية.

وعليه فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب تضافر جهود مختلف الفاعلين، من مؤسسات تعليمية وهيئات حكومية، قطاع خاص، من أجل خلق منظومة متكاملة تدعم الشباب وتوجههم نحو الاستثمار والمقاولة، كما يستدعي ذلك تبني استراتيجيات فعالة تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري، وتحفيز روح الابتكار، وتوفير الدعم اللازم لتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة.

أولاً: الإشكالية البحثية

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها الجزائر، أصبح تعزيز روح المبادرة الفردية وإنشاء المشاريع الخاصة خياراً استراتيجياً لمعالجة مشكل البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، برزت أهمية الوعي الاستثماري كعامل أساسي يُمكن أن يسهم في توجيه الشباب نحو التفكير المقاوлатي، من خلال ما يوفره من معارف حول الاستثمار، إدارة المخاطر، التخطيط المالي، واتخاذ القرار، إضافة إلى فهم ديناميكية السوق.

ورغم الجهود المبذولة من طرف مراكز الدعم والتكوين مثل مركز التطوير المقاوлатي بجامعة ميلة، إلا أن مستوى التحول الفعلي من التكوين إلى إنشاء مشاريع لا يزال متفاوتاً، مما يطرح تساؤلاً حول مدى تأثير الوعي الاستثماري على تعزيز التوجه المقاوлатي لدى الشباب المتكويين.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الوعي الاستثماري بأبعاده المختلفة على التوجه المقاوлатي لدى الشباب المتكويين بمركز التطوير المقاوлатي بجامعة ميلة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أثر المعرفة الاستثمارية على التوجه المقاوлатي لدى الشباب؟
2. ما أثر الوعي بالمخاطر الاستثمارية على التوجه المقاوлатي؟
3. ما أثر التخطيط المالي على تعزيز الميل نحو إنشاء المشاريع؟
4. ما دور مهارات اتخاذ القرار الاستثماري في تشكيل التوجه المقاوлатي؟
5. ما أثر الوعي بخصائص السوق على التوجه المقاوлатي لدى الشباب؟

ثانياً: الفرضيات البحثية

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي الاستثماري بأبعاده المختلفة على التوجه المقاوлатي لدى الشباب المتكويين بمركز التطوير المقاوлатي بجامعة ميلة، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعرفة الاستثمارية على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بالمخاطر الاستثمارية على التوجه المقاولاتي، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط المالي على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاتخاذ القرار الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بالسوق على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

فرضية إضافية تفسيرية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوجه المقاولاتي تعزى للخصائص الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، مدة التكوين، وتجسيد المشروع)، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب أهمية بالغة، لكونها تبرز دور المعرفة الاستثمارية في تنمية روح المبادرة واتخاذ قرارات رشيدة.

كما يساهم هذا الوعي في زيادة فرص نجاح المشاريع وتقليل فشلها من خلال حسن استغلال الموارد و تبني أفكار مبتكرة، مما يعزز دور الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية و خلق فرص العمل، ويحتوي الموضوع على أهمية بالغة لتوضيح المفاهيم و الرؤى و الحصول على حقائق من الميدان من خلال استهدافه أهم فئة يمكن أن تتوجه لهذا النشاط، و التوصل إلى نتائج و توصيات يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- . تبيان مدى أثر الوعي الاستثماري ومدى مساهمته في تشجيع الشباب للتوجه المقاولاتي
- . تسليط الضوء على مصطلح الوعي الاستثماري
- . التعرف على مدى تأثير الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب
- . التأكيد على أثر نشر الثقافة المقاولاتية والفكر المقاولاتي في توجيه الشباب إلى إنشاء مقاولته الخاصة
- . محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي
- . التعرف على مستوى الوعي الاستثماري لدى الشباب

أسباب إختيار الموضوع:

- هناك مبررات كثيرة موضوعية وشخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، ومن أهم هذه المبررات نلخصها فيمايلي:
- . يعد الموضوع لافتا بطبيعته، ومثيرا للفضول العلمي.
 - . الرغبة الشخصية في دراسة مدى تأثير الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب.
 - . ملاحظة ضعف أو نقص الثقافة الاستثمارية لدى الشباب، مما يؤثر على قراراتهم الاستثمارية.
 - . قلة الدراسات التي تتناول الربط المباشر بين الوعي الاستثماري والمقاولاتية

حدود الدراسة:

لهذه الدراسة أربعة حدود، وهي الحدود المكانية، والبشرية، والزمنية، ويمكن توضيحها

فيما يلي:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في مركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميله

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على عينة من طلاب مركز التطوير المقاولاتي محل الدراسة

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال شهر افريل وماي 2026، اذ تم فيها توزيع استمارة الاستبيان و جمعها، وتم خلال عملية الاستبيان مقابلة مع طلاب المركز لشرح بعض الأسئلة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة سايح فطيمة بعنوان: " تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية " سنة 2018.

انطلقت الدراسة من إشكالية: ما مدى مساهمة الدوافع والتعليم المقاولاتي في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة وكذا إبراز ماهية العلاقة بين التوجه نحو النشاط المقاولاتي والدوافع والتعليم المقاولاتي، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على عينة من الطلبة الجامعيين 80 طالب من جامعة وهران تخصص علوم التسيير واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتمت المعالجة عن طريق الاستبيان باستخدام Spss.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى طلبة الماستر عند مستوى (0.05).

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدوافع المقاولاتية على التوجه المقاولاتي لدى طلبة الماستر عند المستوى (0.05).

ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف على أن التعليم المقاولاتي أداة لتحقيق المشاريع المقاولاتية من خلال اكتساب المهارات التي تؤدي إلى تعزيز قدرات الطلاب في فتح مؤسساتهم والعمل لحسابهم الخاص، وبالتالي فإن التعليم المقاولاتي يسمح بإقامة المشاريع الخاصة في ميادين مقاولاتية عديدة.

الدراسة الثانية: قادري سيد احمد و مولاي ناجم مراد، بعنوان **اهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة**، دراسة حالة مشتلة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة جامعة أحمد دراية أدرار 2020-2021.

هدفت الدراسة إلى عرض شامل للمفاهيم المتعلقة لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة و إبراز العلاقة المشتركة بينهم.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لحاضنات الأعمال دور كبير في ترقية الاقتصاد و ذلك من خلال دعم و النهوض بالمؤسسات الناشئة

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان: دراسة الجودي محمد علي، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، بعنوان: **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي** والذي توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها وجود روح المقاولاتية لدى الطلبة، ووجود علاقة بين التعليم المقاولاتي الحالي وروح المقاولاتية لدى الطلبة لكن

ليست بالعلاقة القوية، ما يفسر ضرورة وجوب تعديلات في برنامج التعليم المقاولاتي، و خلصت الدراسة على مجموعة من التوصيات وكان من أهمها ضرورة إدراج مقاييس المقاولاتية في جميع التخصصات على مستوى الجامعة، مع اقتراح برنامج لماستر مقاولاتية على ضوء الدراسة الميدانية.

الدراسة الرابعة: ساندرا صايي، أطروحة دكتوراه بعنوان " المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، جامعة قسنطينة، 2014.

دارت الدراسة حول تحليل العوامل المؤثرة على المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال معرفة وتحليل الموصفات التي يتمتع بها المقاول الجزائري والإمكانيات المتاحة له والتي تؤثر على تنمية الروح المقاولاتية لديه، وتم اعتماد الجانب التطبيقي في هذه لدراسة على أداة الاستبيان بعينة تضم 174 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من ولايات قسنطينة وميلة وجيجل. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج: تبنت الجزائر العديد من السياسات والأليات التي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه لا تزال هذه المؤسسات تعاني نقصا ومشاكل، ان النظام التعليمي والوضعية الاجتماعية والبيئة العامة للمحيط المؤسساتي لها جانب كبير في موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يقتصر الأمر فقط على المقاول بحد ذاته.

الدراسة الخامسة: دراسة قام بها عز الدين تونس تضمنت **التوجه المقاولاتي في دراسة مقارنة بين طلبة يتابعون تكويننا في المقاولاتية وطلبة ذو تكوين عادي**، بفرنسا أجريت على 354 طالبا، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

يعرف التوجه المقاولاتي من خلال نموذج فردي استنتاجي يضم ثلاث مجموعات: الأولى تحتوي على المواقف المتصلة بالسلوك يعبر عنها ب (وجود فكرة أو مشروع عمل، البحث عن المعلومات)، الثانية تحتوي على المعايير الذاتية يعبر عنها ب (الحاجة للإنجاز، البحث عن الحل الذاتي، الميل للمخاطرة، وجود نماذج عن المشاريع). الثالثة تحتوي على تصورات المراقبة.

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أساسية، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على معرفة كيف يساعد التعليم الجامعي و الدوافع الشخصية في دفع الطلبة ليصبحوا مقاولين، وأيضا ما الذي يساعد أو يعيق المقاولاتية في الجزائر، وكيف يمكن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على تحليل العوامل المؤثرة على المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، في

حين تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على اثر الوعي الاستثماري على نجاح المشاريع المقاولاتية لدى الشباب بعد النظام الجديد الذي ينص على اجبارية الحصول على شهادة من مركز التكوين المقاولاتي باعتباره عاملا حديثا و مهما في تشكيل التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع، وبعض المجالات والمداخلات، وتم استخدام الاستبيان للتعرف على أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

خطة الدراسة:

لدراسة موضوع تأثيره الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين، حيث كان الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري لتأثير الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب"، الذي تناولنا فيه 3 مباحث، جاء في المبحث الأول الاستثمار و الوعي الاستثماري ليناقد الجانب النظري للاستثمار و الوعي الاستثماري، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم حول المشاريع المقاولاتية و التوجه المقاولاتي، أما المبحث الثالث تم التطرق إلى مفاهيم حول الوعي الاستثماري في المشاريع المقاولاتية. أما الفصل الثاني قد خصص للدراسة الميدانية.

صعوبات الدراسة:

نقص عدد الطلبة المتمدرسين في تخصص المقاولاتية أدى إلى محدودية حجم العينة، وبالتالي انخفاض عدد الاستبيانات المسترجعة و المعتمدة في الدراسة

-صعوبات في الدراسة الميدانية :كافة التحديات و العراقيل التي واجهناها اثناء النزول الى ارض الواقع لجمع البيانات، من جمع العدد الكافي للاستبيانات وجدية افراد العينة في ملأها

الفصل الأول

الإطار النظري حول الوعي
الاستثماري على التوجه
المقاولاتي

تمهيد الفصل

تعد عملية الاستثمار من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تساهم في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل، وتحسين مستوى المعيشة و مع تزايد التحديات الاقتصادية في العصر الحديث برز مفهوم الوعي الاستثماري كعنصر حاسم في توجيه الأفراد و المؤسسات نحو اتخاذ قرارات مالية رشيدة و مبنية على أسس علمية سليمة، فالوعي الاستثماري لا يقتصر فقط على معرفة أدوات الاستثمار بل يشمل كذلك إدراك المخاطر و الفرص و كيفية استغلال الموارد المتاحة بكفاءة، و في هذا السياق، تلعب المشاريع المقاولاتية دورا محوريا في تجسيد الأفكار الاستثمارية على ارض الواقع حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحفيز الابتكار و دعم الاقتصاد الوطني خاصة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تساهم هذه المشاريع في تنمية روح المبادرة لدى الافراد و تحقيق الاستقلالية المالية.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول تناولنا فيه الاستثمار والوعي الاستثماري والمبحث الثاني تناولنا فيه الاستثمار في المشاريع المقاولاتية اما في المبحث الثالث تناولنا فيه الوعي الاستثماري في المشاريع المقاولاتية.

المبحث الأول: الاستثمار والوعي الاستثماري

يُعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، إذ يساهم في توجيه المدخرات نحو مشاريع منتجة قادرة على خلق الثروة، توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. ومع التطورات الاقتصادية المتسارعة وتزايد تعقيد الأسواق المالية، لم يعد الاستثمار مقتصرًا على المؤسسات الكبرى أو أصحاب رؤوس الأموال فقط، بل أصبح خيارًا متاحًا للأفراد بمختلف فئاتهم، مما زاد من أهمية امتلاك وعي استثماري سليم.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي

- 1- **التعريف اللغوي:** هو توظيف المال وتثميره، وتثمين المال هو تكثيره.
- 2- **التعريف الاصطلاحي:** والذي ضم عدة تعاريف، وذلك باختلاف المؤلفين ووجهات النظر كالتالي:
 - فقد عرّفه "لومبار" على أنه: "الاستثمار هو شراء أو وضع منتجات آلية وسيطة".
 - أما "ديتلز" فقد عرّفه على أنه: "يوجد في قلب الحياة الاقتصادية، والنظرية النقدية، ونظرية التنمية، ونظرية الفائدة".
 - أما حسب "كينز"، يعني الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت المتداول¹.

كما يمكن تعريف الاستثمار من عدة نواحي، وذلك كالتالي:

- **من الناحية المحاسبية:** في هذه الحالة مفهوم الاستثمار يرتبط مع مفهوم المدة، وهكذا فإننا نجد في حساب الأصول الثابتة كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تم الحصول عليها أو إنشاؤها من طرف المؤسسة والتي تخص عدة سنوات أو دورات مالية، ونجدها مسجلة في النظام المحاسبي المالي ضمن الصنف الثاني.

¹ د. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة 1، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2003، وهران، ص 25.

• **من الناحية الاقتصادية:** يمثل الاستثمار في هذه الحالة كل نفقة منتجة لإيرادات في المستقبل أو تؤدي إلى تقليص في النفقات على المدى البعيد، كما أن يتم شراء آلة تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج أو تخفيض اليد العاملة.

• **من الناحية المالية:** يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالية في مجموعة من النفقات التي ستأتي عبر الزمن مداخل يمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي ستلزمها المشروع الاستثماري.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطر الموافقة للاستثمار¹.

ثانياً: أدوات الاستثمار

يقصد بأداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي سيستثمره، ويوجد عدة أدوات للاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمرين عديدة وهي:

الفرع الأول: أوراق مالية وسوق العقار حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية مثل: الأسهم "وهي أدوات مالية تتمثل في أوراق مالية طويلة المدى، يتم إعطاؤها للأشخاص المساهمين في رأسمال الشركة، ويمكن للأشخاص الذين يستثمرون بالأسهم أن يمنحوا من مالكي الشركات التي يستثمرون بها، وتعطي الأسهم الحق في الملكية ويجب على الشركة أن تتجح في تحقيق أهدافها وتبقى مستمرة في العمل ويجب على المستثمر أن يدخر مبلغ من المال، حتى لا يضطر بيع الأسهم عند انخفاض الأسعار وأرباح الأسهم غير محددة مسبقاً، حيث تعتمد على الموقف المالي للشركة، وتتميز الأسهم بخاصية السيولة أي أنها قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بشكل أسرع من الاستثمارات الأخرى وتنقسم الأسهم إلى نوعين وهي:

• **أسهم عادية:** يحصل عليها أصحابها على حق أصول الشركة والحق في نقل ملكيتها، والحق في الحصول على أرباح، من الربح الموزع على الشركة، وهذه الأسهم لا تملك أي امتيازات عن الأنواع الأخرى من الأسهم.

• **أسهم ممتازة:** وهي أسهم تقع بين الأسهم العادية والسندات ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات وهي أداة استثمارية يمكن من خلالها التداول في الأسواق المالية وتقوم السندات بشكل أساسي على

¹ عيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيز الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي، مذكرة ماسثر، في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022، ص 6.3

الإقراض المالي المقدم من المستثمرين إلى الجهات الحكومية والشركات وغيرها مقابل حصول المستثمرين على فائدة مالية للمبالغ التي تم إقراضها خلال فترة زمنية محددة ومتفق عليها.

- يجب على المؤسسات التي تم إقراضها أن تقوم بتسديد المبلغ الذي اقترضته في الوقت المستحق له، ويحصل صاحب السند على فوائد دورية ثابتة أو متغيرة بغض النظر عن وضع الشركة المالي ويعطي إصدار الشركة للسند فرصة الحصول على أموال دون الرفع من رأسمالها وعند تصفية الشركات يكون الحق لحاملي السندات الأولوية في الحصول على حقوقهم.

- أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية أو هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى في حينه هناك أوراق مالية أخرى كالسندات التي تكون مداخيلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية.

- أما بالنسبة للعقارات تعتبر من أهم الأدوات المتعامل بها وتتم بشكلين، إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلاً، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقاري.¹

ويمكن حصر أهم خصائصها كأداة للاستثمار في:

- **درجة الأمان:** حيث تفوق في مجال الأوراق المالية.
- **ارتفاع التكاليف:** حيث التكاليف المرتفعة تقابلها عوائد مرتفعة.²

إليك الجزء المكمل للنص بعد تصحيح وتنسيق الكلمات الملتصقة:

الفرع الثاني: الاستثمار في السلع والمشروعات الاقتصادية

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار، لدرجة أن أسواقاً متخصصة (بورصات) قد تكون للبعض منها؛ لذا أصبحنا نسمع مثلاً عن وجود بورصة للقطن في مصر أو نيويورك. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية. وحتى تتوفر لسلعة معينة سوق متخصصة لا بد من توفر حد أدنى من الشروط نلاحظها فيما يلي:

- أن تكون السلعة متجانسة.

¹ دا براهيم بن حراث حياة، سياسة واستراتيجية الاستثمار، الجزائر، 2019-2020، ص17

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الاردن، 1999، ص 64

• أن تكون قابلة للترتيب أو التصنيف في درجات أو أصناف حسب جودتها، مثل: قطن باب أول، قطن باب ثاني، وذهب عيار 18 و 21.

• أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية، أو نصف المصنعة، في ما عدا بعض الحالات الاستثنائية كسبائك الذهب والفضة والسكر والنفط.

وتتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بالخواص التالية:

• درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر في السلع تكون عالية نسبياً بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى؛ ذلك لأن قابلية السلع للتخزين محدودة وتتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها بسهولة.

• الأفق الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبياً بالمقارنة مع ما هو عليه في أدوات الاستثمار الأخرى، فعمر العقد المستقبلي يحدد في العادة بسنتين كحد أقصى.¹

أما عن المشروعات الاقتصادية، فهي من أكثر الأدوات الاستثمارية انتشاراً وتنوعاً، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي. بعبارة أخرى تتنوع المشاريع الاقتصادية في تجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات، ومن بين أهم خصائص الاستثمار في هذا المجال أنه: يحقق للمستثمر عائداً مقبولاً مستمراً ويوفر له قدرة كبيرة من الأمان.²

الفرع الثالث: العملات الأجنبية والمعادن النفيسة

تعتبر العملات الأجنبية من أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزاً كبيراً في عمليات البورصة. ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين:

• **العنصر الأول:** الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية، مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه، ولعل أهم أنواع المخاطرة التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، ومخاطر انخفاض سعر العملة.

¹ علي وشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 130

² عمراني عبد الوافي، كنانة محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 18

• **العنصر الثاني:** هو أنه سوق يفترق إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

أما عن المعادن النفيسة فهي الذهب والفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر وإيداع الذهب لدى البنوك من أجل الحصول على أرباح، أو يتم على شكل مبادلة أو مقايضة مثلما يحدث في سوق العملات الأجنبية.¹

• **ثالثاً: أنواع الاستثمار**

1- **أنواع الاستثمار حسب المدة:** يمكن أن نفرق في هذه الحالة بين:

أ- **استثمارات طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدة وجودها عن سبع سنوات.

ب- **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تكون مدة تشغيلها بين سنتين إلى سبع سنوات.

ج- **استثمارات قصيرة الأجل:** وتشمل باقي الاستثمارات التي تقل مدة تشغيلها عن عامين.

2- **أنواع الاستثمار حسب الغرض (الهدف):** قد تقوم المؤسسات أحياناً باتخاذ قرارات مكلفة بالنسبة لها، مثل توفير أجهزة الأمن، مكافحة التلوث، والتي تكون مفروضة عليها من طرف السلطات العمومية. لذلك فإن هذا النوع من الاستثمار ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

• أ- **استثمارات مفروضة:** وهي التي تفرض من طرف السلطات العامة، أي أنها إجبارية التنفيذ.

• ب- **استثمارات إنتاجية:** وتضم أربعة أنواع: تجديد الاستثمارات الموجودة، استثمارات لزيادة الإنتاج، استثمارات لتنويع الإنتاج، استثمارات لزيادة الإنتاجية والتجهيزات.

3- **أنواع الاستثمار حسب الملكية:** تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- **استثمارات خاصة:** وهي الاستثمارات التي يملكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع، وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.

ب- **استثمارات عامة:** أي المشاريع التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وبالتالي يعود النفع على جميع أفراد المجتمع وتعود الخسارة أو الأرباح على أفراد المجتمع، وهذا النوع من المشاريع غالباً ما تهتم به الحكومات لحل مشاكل البطالة والنقل والسكن.

¹ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار دار المستقبل، عمان الاردن، 1997، ص 43

ج- استثمارات مختلطة: أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة بينها، وتكون في المشاريع التي تهدف منها الحكومات إلى دعم القطاع الخاص، أو في القطاعات التي ما زالت تمثل أهمية استراتيجية للدولة فلا تفرط فيها إلى القطاع الخاص بالكلية.

وتعود أهمية تقسيم الاستثمارات حسب الملكية إلى أن المشاريع الفردية يكون هدفها الأساسي تحقيق الربح أو العائد المالي لاستثمارها، ومنه فإن تحليل وتقييم المشروعات يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر العائد المالي المتوقع. أما المشاريع المملوكة من قبل الدولة فالهدف منها ليس تحقيق الأرباح بالضرورة، بل يضاف إلى الأرباح تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع، ولذلك فإن الجدوى الاجتماعية للمشروع معتبرة¹.

رابعاً: **حواجز وعوائق الاستثمار** يواجه المستثمر عدة عراقيل وعوائق غالباً ما تؤدي إلى فشل المشروع الاستثماري، ومن جهة أخرى يصادف المستثمر فرصاً وحواجز قد تساعد في إنجاز المشروع أو الاستمرارية والبقاء، ويمكن تلخيص أهم العوائق والحواجز التي ترتبط بعملية الاستثمار فيما يلي:

1- **حواجز الاستثمار**: تتمثل حواجز عملية الاستثمار حسب ما جاء في المادتين 12 و 13 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار في:

- الإعفاءات منها: الإعفاءات الجمركية، الإعفاءات الضريبية، تخفيض الرسوم.
- التسهيلات والإعانات الحكومية.
- ضمانات الاستثمار، بالإضافة إلى عوامل أخرى تشجع وتحفز المستثمر على تحقيق عملية الاستثمار مثل:

- طبيعة السوق.
- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار.
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة.
- بيئة إدارية بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص، وطرق الحصول على الخدمات المختلفة².

¹ عيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيزات الجبائية، في تشجيع الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022، ص 109.

² المادتين 12 و 13 من القانون 16.09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، ص 2019.

2- عوائق الاستثمار :من بين أهم العراقيل التي تواجهها عملية الاستثمار يوجد:

أ- التكاليف :حيث إن ارتفاع التكاليف وتعددتها يعيق عملية الاستثمار.

ب- ندرة رأس المال إلى جانب معوقات التمويل :وتتمثل خاصة في ارتفاع معدلات الفائدة، نقص آليات وطرق التمويل، قلة ضمانات التمويل، ونقص التمويل.

ج- مشاكل التسويق :تصادف المؤسسات عدة مشاكل في تسويق منتجاتها سواء كان ذلك في التوزيع، الترويج، تحديد السعر، المنافسة وغيرها.

• د- الصعوبات الإدارية :والمتمثلة في الفساد الإداري، بالإضافة إلى بطء الإجراءات الإدارية.¹

المطلب الثاني: الوعي الاستثماري وأهميته

أولاً: تعريف الوعي الاستثماري هو عملية توجيه وتوفير المعلومات الكافية للأفراد وتنقيفهم عن الاستثمار من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً على معطيات علمية سليمة من خلال العديد من الأدوات والنشاطات والفعاليات المكثفة مثل الدورات التدريبية والندوات وغير ذلك.

إن الوعي يمثل أنفوس وأرقى درجات المعرفة، حيث يمثل السمو والرقيب بالنسبة للمستثمر سواء في التفكير أو الفهم أو السلوك لاتخاذ القرار الاستثماري. ولو حاولنا وضع الوعي في سلم المرتبة والتصنيف لوجدنا غالبية العلماء والباحثين يؤيدون أن الوعي يتقدم من حيث الدرجة والمرتبة على مفاهيم العلم والثقافة والكثير من المصطلحات المتشابهة بها، ويستخدم الوعي الاستثماري في التمييز بين السلوك الذكي وبين الاستثمار المنعكسة، أي أنه يميز الأفعال الهادفة عن الأفعال التابعة.

ومنه، فالوعي الاستثماري هو مجموعة المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكن الفرد من فهم مفاهيم الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مالية رشيدة تهدف إلى تنمية الأموال وتحقيق عوائد مستقبلية مع مراعاة مستوى المخاطر.²

¹ حياة بن حراث، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه علوم منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2021.2020، ص 30

² علي مولاي ، المقاولاتية من الثقافة المقاولاتية و اشكالية انشاء المؤسسات ، معهد العلوم و التقنيات المطبقة ، جامعة احمد بن بلة و هران الجزائر ص 45

ثانياً: أهمية الوعي الاستثماري تتضح أهمية الوعي الاستثماري من كونه أحد العوامل المساهمة في إنجاح المشروعات الخاصة ولاسيما الشبابية، والفاعل الرئيسي في ديناميكية الأسواق النقدية والمالية (البنك والبورصة)، ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي:

- يساهم الوعي في توفير مقومات وسبل اتخاذ القرار الاستثماري المبني على أسس علمية صحيحة.
- يعبر الوعي الاستثماري عن جملة من المفاهيم والمبادئ الاقتصادية التي تشكل لدى المستثمرين إطاراً عقلياً يمكنهم من فهم الواقع الاستثماري وما به من عوائد ومخاطر.
- يوحد ممارسات المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يساهم في تنمية ثرواتهم الخاصة وأيضاً يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- تزويد المستثمرين بآخر المستجدات في مجال الأسواق المالية.
- يساهم في توفير أجيال من المستثمرين قادرين على تحديد مخاطر الاستثمار والعمل على تجنبها ويقلل من الوقوع في الشركات الوهمية.
- يزيد من معرفة نقاط الضعف والقوة لدى الشركات المراد الاستثمار بها للوصول للقرار الاستثماري الرشيد.¹

المطلب الثالث: مقومات الوعي الاستثماري

يعد الوعي الاستثماري أساساً مهماً لاتخاذ القرارات المالية السليمة وتحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة، كما يعتمد على فهم مجموعة من الأسس التي تساعد المستثمر على تقييم الفرص الاستثمارية وتقليل المخاطر المحتملة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1- فهم العائد والمخاطرة: يعتبر فهم العلاقة بين العائد والمخاطرة من الركائز الأساسية للوعي الاستثماري؛ حيث يسعى المستثمر إلى تحقيق أعلى عائد ممكن مع تحمل مستوى معين من المخاطر. فغالباً ما ترتبط الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة بدرجة مخاطر أعلى من الاستثمارات ذات العوائد المنخفضة، لذلك يتطلب الوعي الاستثماري قدرة المستثمر على تحليل هذه العلاقة وتقييمها بدقة، واختيار الاستثمارات التي تتناسب مع قدرته على تحمل المخاطر وأهدافه المالية المستقبلية.

¹ بن وارث جميلة، اليات تنشيط سوق الاوراق المالية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016. ص 153

2- التنوع الاستثماري: يقصد بالتنوع توزيع الاستثمارات على عدة أنواع من الأصول والاستثمارات مثل الأسهم، والسندات، والعقارات، والقطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات، والإنتاجية والتجارية)؛ وذلك بدلاً من التركيز على نوع واحد فقط من الاستثمارات. ويهدف التنوع إلى تقليل المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المستثمر؛ حيث إن انخفاض قيمة أحد الأصول قد يقابله استقرار أو ارتفاع في أصول أخرى، وبذلك يساهم التنوع في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العوائد الاستثمارية وتقليل الخسائر المحتملة.

3- المعرفة بأدوات التمويل: يتطلب الوعي الاستثماري إلمام المستثمر بمختلف أدوات التمويل المتاحة في الأسواق المالية والنقدية، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشتركة وغيرها من الأدوات الاستثمارية. فمعرفة خصائص هذه الأدوات ومزاياها ومخاطرها تساعد المستثمر على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، كما تمكنه من اختيار الأداة التي تتناسب مع أهدافه الاستثمارية ومستوى المخاطر الذي يستطيع تحمله.

4- تحديد الأهداف الاستثمارية: يعد تحديد الأهداف الاستثمارية خطوة أساسية قبل الشروع في أي عملية استثمارية؛ حيث ينبغي على المستثمر تحديد الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من الاستثمار، سواء كان الادخار للمستقبل، زيادة الدخل، أو تحقيق الأرباح على المدى القصير. كما يجب تحديد الإطار الزمني للاستثمار، سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل، لأن ذلك يساعد في اختيار الأدوات الاستثمارية المناسبة ووضع خطة مالية واضحة لتحقيق تلك الأهداف.

5- دراسة السوق وتحليل العوامل المؤثرة فيه: تشمل دراسة السوق تحليل مختلف العوامل الاقتصادية والمالية والقانونية التي تؤثر في أسعار وتكاليف المدخلات والمخرجات ومن ثم حجم المبيعات وهوامش الربح، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، ومستوى النمو الاقتصادي. ويساعد هذا التحليل المستمر على فهم اتجاهات السوق والتنبؤ بالتغيرات المحتملة، مما يمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة وفعالية.¹

¹ Djuation. E; Management des projets Technique d'evaluation: analyse choix et planification; Harmattan innoval, paris, France, 2004, p. 18

المبحث الثاني: المشاريع المقاوالاتية والتوجه المقاوالاتي

تعد المشاريع المقاوالاتية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث، إذ تساهم في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعتمد هذه المشاريع على روح المبادرة لدى الأفراد وقدرتهم على تحويل الافكار الى أنشطة انتاجية ذات قيمة مضافة.

المطلب الأول: الفكر المقاوالاتي

أولاً: مفاهيم حول الفكر المقاوالاتي

الاتجاه الأول الذي يتزعمه Gortkmer

يعتبر المقاوالاتية هي عملية انشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي الى ولادة وظهور هذه المنظمات بمعنى اخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.¹

وحسب هذا تشمل المقاوالاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاوول بتجديد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية وغيرها وذلك من أجل تجسيد المنصة في شكل مشروع مهيكّل وفي هذه الحالة وهو قادر ايضا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاوالاتية جديدة²

وهناك تعريف اخر للفكر المقاوالاتي هو مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد ينتج من خلالها معايير تؤثر على سلوكيات الأفراد، بإيجاد افكار مبتكرة ابداع في مجمل القطاعات و محاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال، فهي حجم الثقافة التي يجب ان يتمتع بها المقاوول و التي تمكنه من التوجه المقاوالاتي للقيام بإنشاء المشروع الخاص به و الوصول بمشروعه الى النجاح حيث يمكن ترسيخ هذه الثقافة من خلال العائلة، المدرسة، و المحيط.³

يعد الفكر المقاوالاتي من العناصر الاساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتكمن اهميته فيما يلي:

تتمين أنشطة لدى الشباب

¹دباح نادية، دراسة واقع المقاوالاتية في الجزائر وأفاقها، مذكرّة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.2013، ص 21

² E.M louialette et c. lawe.lescompetences entrepreneuriales = definition et constructio d unrébérntiel le cangrés internationale froncapane en entrepreneuriat et PME linternalisation des PME et ses canséquenses sur les stroteqiesentreprenruriolles

³بروس خير الدين، ومدار لحسن، دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد 01، الجزائر 2007، ص 55

- . تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع والاستثمارات الجديدة.
- . تشجيع الابتكار والابداع وإيجاد حلول جديدة للمشكلات، مما يطور المنتجات والخدمات.
- . الفكر المقاوالاتي هو المحرك الاساسي لإنشاء وقيام المؤسسات.
- . الفكر المقاوالاتي هو الأساس في الحفاظ على هوية الجماعة وبقائها وتماسكها.
- . يساعد الأفراد على اكتشاف قدراتهم من ابداع ومبادرة وابتكار واكتساب الثقة بالنفس.
- . يساهم في توجيه سلوك افراد المجتمع.¹

تكمن اهمية الفكر في كونه تميز الشخصية المقاوالاتية وتعكس سلوكها و Blak و Stump حسب تصرف شخصية المقاول من اجل خلق قيمة وايجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع وخدمات جديدة او ادخال طرق عمل جديدة وفتح اسواق جديدة، وايجاد مصادر تمويلية جديدة وفق طريقة تنظيمية جديدة.²

ثانيا: خصائص الفكر المقاوالاتي

للفكر المقاوالاتي خصائص اساسية وهي:

- . تثمين أنشطة الأعمال: الثقافة التي تثمن المقاوالاتية تمنح لأنشطة الأعمال مكانة هامة فيما يمكن ان نسميه التسلسل الهرمي لقيم هذا المجتمع فالمجتمع الذي يثمن المقاوالاتية يمنح فيما يخص الصفقات والمال وكذا انشاء الشركات مكانة هامة ذات اولوية.
- . تثمن المبادرات الفردية او الجماعية: المجتمعات التي توجد فيها الانشطة المقاوالاتية تعتبر مجتمعات يتم فيها الحصول على الفرص، حيث يتسم اعضائها بنوع من الاندفاع اتجاه التحديات بالإضافة إلى هذا تساعد الأفراد في تحديد مصيرهم وكذا استغلالهم المحكم للفرص المتاحة.
- . تثمين المثابرة والإصرار: اظهرت الدراسات أن المقاولين الذين يتميزون بالمثابرة والإصرار يتمكنون من انشاء مشاريعهم الخاصة، فالثقافة المقاوالاتية هي تلك الثقافة التي تثمن المثابرة والتصميم والتي تدعم

¹أوبختي نصيرة وآخرون، دور الثقافة المقاوالاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمسان. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، ص 746

²عبايدية أحلام، محددات الاختيار المهني لدى الطلبة الجامعيين مذكرة لنيل شهادة الماجستير بكلية الاداب، عنابة، 2007، ص 118

المحاولة وترغب فيها والتي تتسامح مع بعض الافراد الذين يواجهون الصعوبات، الفشل دون اقضاء ورفض الأفراد الذين يقترحون مشروعات من اجل انشاء شركاتهم الخاصة.

. تسمح بالعيش في توازن ما بين الأمن والخطر: عملية إنشاء المؤسسة تتعرض لبعض المخاطر بالإضافة الى توفر المعلومات اللازمة لهذا الانشاء، فالموازنة بين الأمن والخطر ستعطي مكانة للمقاول في هذا المجتمع والتي تؤدي الى علو شأن المقاولاتية وعلى هذا الأساس فإن الثقافة المقاولاتية تسعى لإيجاد توافق بين الأمن والمخطر من أجل خلق نوع من التوازن ما بين الحاجات الخاصة بالأمن وضرورة تحمل المخاطر اللازمة لتحقيق المشاريع الخاصة بهذا المجتمع.¹

ثالثاً: مقومات الفكر المقاولاتي

لفكر المقاولاتي مقومات وهي كالتالي²:

أ. مقومات شخصية: وتشمل المواصفات الذاتية

. الثقة بالنفس: وذلك من خلال الاعتماد على الذات والامكانيات الفردية وقدرته على التفكير والارادة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراته وثقته بها.

. الرؤيا المستقبلية: اي التطلع الى المستقبل بنظرة تفاؤلية وامكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

. التضحية والمثابرة: فتحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، انما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات انية من اجل تحقيق رغبات مستقبلية والتي تتبع من خلال الجهد والاجتهاد.

. المهارات الإنسانية والفكرية: تتمثل المهارات الإنسانية في قدرة المقاول على تطوير علاقات مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع بشكل عام، والتي تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة، اما الفكرية فتتمثل في اكتساب اسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار، والمحاكمة المنطقية وتحليل التصرف اللبق مع اعضاء المؤسسة.

ب . مقومات بيئية: وتشمل ما يلي:

¹ سحاني الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليليس، سيدي بلعباس، 2016، ص 28

² L. J. Fillion, Management des PMI, pearson education, Canada 2007

. المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

. الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاوالاتية لأبنائهم ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة اذا كان هاؤلاء الاباء يمتلكون مشاريع خاصة

. العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات

. الجماعات الداعمة: نظرا لأن الفكر المقاوالاتي ينشأ فيه ممثلا في مؤسساته العامة والخاصة وهيئات الدعم المرافقة فإن هذه الأخيرة تلعب دورا اساسي في الرفع من كثافة المقاوالاتية ومن أهم هيئات الدعم المتوفرة على المستوى الوطني¹:

. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني: التوجه المقاوالاتي

أولا: مفاهيم التوجه المقاوالاتي

يعد التوجه المقاوالاتي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية والإدارية، لما له من دور فعال في دعم التنمية الاقتصادية تعزيز روح المبادرة لدى الأفراد، خاصة فئة الشباب.

ويقصد بالتوجه المقاوالاتي بأنه مجموعة من الميول والاتجاهات النفسية والسلوكية التي تدفع الفرد إلى تفضيل إنشاء مشروع خاص، من خلال استعداده لتحمل المخاطر، واستغلال الفرص، والاعتماد على الابتكار والمبادرة بهدف تحقيق قيمة اقتصادية.

¹ قومي عبد الحميد وبن عليخلن، روح المقاوالاتية و دورها في تنمية التفكير و الابداع الإداري في منظمات الاعمال الجزائرية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجزائر 02، 2018، ص 05.04

وهو كذلك استعداد الفرد لتحويل الفرص إلى مشاريع ناجحة من خلال التفكير الإبداعي واتخاذ القرار في ظل عدم التأكد.¹

ومن خصائص التوجه المقاوالاتي ما يلي:

. يتميز التوجه المقاوالاتي بقدرة الفرد على المبادرة واتخاذ قرارات استباقية لإنشاء مشروع خاص دون انتظار الظروف المثالية.

. يعكس استعدادا واضحا لتحمل المخاطر المرتبطة بعدم التأكد في البيئة الاستثمارية.

. يرتبط بالقدرة على اكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلالها بكفاءة لتحقيق اهداف اقتصادية.

. يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة.

. يركز على خلق قيمة مضافة سواء على الاقتصادي او الاجتماعي من خلال النشاط المقاوالاتي.²

ثانيا: انواع المشاريع المقاوالاتية

تمثل المشاريع المقاوالاتية أحد اهم محركات التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وتنوع هذه المشاريع حسب طبيعتها واهدافها.³

1. المؤسسات المصغرة:

أ. تعريف المؤسسات المصغرة:

يمكن تعريف المؤسسات المصغرة حسب التعريف الاوروبي الذي حدده الاتحاد الاوروبي سنة 1996 والذي صادقة عليه الجزائر في جوان سنة 2000 ويرتكز هذا التعريف على ثلاث مقاييس (المستخدمون، رقم الاعمال، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة) وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 افراد.

اما في الجزائر صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234 الصادر في 20 جويلية 1996، يمتن تعريف المؤسسة المصغرة على انها

¹ صندرة سايبى ،سيرورة انشاء المؤسسة ، دار المقاوالاتية ، قسنطينة، 2011، ص 4,5

² المرجع السابق، ص5

³ جابرة مجدوب، أحمد تي، دور التوجه المقاوالاتي في تحسين أداء في المؤسسات الصغيرة و التوسعة، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ، 2023 ، ص 336 - 337

تلك المؤسسة التي تقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد اقصى، اما رأس مالها فلا يتعدى 10000000 دج في كل مؤسسة، فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.¹

وتحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز ب:

. صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد في المرونة والتكيف مع الاوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية ويمكن أن تكون الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

. قدرة هذه المؤسسة على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

. سرعة الاستجابة لحاجيات السوق وذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط او طبيعته على اعتبار انه سيكون اقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى او متوسطة.

. قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة عدد العاملين بها، يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها جراء تركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.

. سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.²

ب . أهداف المؤسسات المصغرة:

يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية.

¹ L. J. Fillion, Management des PME, Pearson Education, Canada 2007, p. 178.

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و لجنة افاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة و العشرون جوان 2002، ص 19

. استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستخدمين المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلا الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل

. إعادة إدماج المسرحيين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة الثروة المحلية واحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.¹

2. المؤسسات الصغيرة:

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة:

وهي نوع من المؤسسات الاقتصادية التي تتميز بحجمها المحدود مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، سواء من حيث رأس المال أو عدد العمال أو حجم النشاط.

وبتعريف آخر هي مؤسسات ينشئها فرد أو مجموعة صغيرة، تعتمد على موارد محدودة، وتهدف إلى تحقيق الربح وتوفير فرص العمل.²

تعتمد هذه المؤسسات على موارد مالية وبشرية وتقنية بسيطة أو متوسطة، ويكون نطاق نشاطها في الغالب محليا أو إقليميا، كما تتميز بهيكل تنظيمي بسيط يتركز فيه اتخاذ القرار في يد المالك أو عدد محدود من المسيرين، مما يمنحها مرونة وسرعة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية ومتطلبات السوق.

وتعد المؤسسات الصغيرة عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي، اذ تلعب دورا مهما في خلق فرص العمل، خاصة لفئة الشباب، والمساهمة في تقليص معدلات البطالة، وتنمية روح المبادرة والتوجه المقاولاتي، كما ساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحفيز الابتكار، رغم ما قد تواجهه من تحديات مثل محدودية التمويل وضعف القدرات التنافسية.³

وتتميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة بما يلي:

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول التنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 1998، ص 87.86

² بو خضرة مريم و اخرون دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي و تحقيق التنمية في الجزائر , مجلة البحوث و الدراسات التجارية , العدد الرابع , سبتمبر 2018 , ص90

³ بوبكر زعرورة و آخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني بعنوان واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، ص 04

. تتميز بصغر حجم رأس المال المستثمر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، مما يجعلها أكثر مرونة في التأسيس والتشغيل.

. تعتمد غالبا على موارد محدودة، سواء من حيث التمويل أو التكنولوجيا أو اليد العاملة.

. تعتمد بشكل كبير على الجهد الفردي والخبرة الشخصية لصاحب المشروع.

. تكون أكثر عرضة للمخاطر والصدمات الاقتصادية بسبب ضعف إمكانياتها المالية.

. يكون مستوى التخصص فيها منخفضا، حيث يؤدي العامل عدة مهام في نفس الوقت.¹

3. المؤسسات المتوسطة:

أ. تعريف المؤسسات المتوسطة :

المؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتراوح حجمها من حيث عدد العمال ورأس المال والانتاج بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وتتميز بقدرتها على تحقيق التوازن بين المرونة والتنظيمية والقدرة الانتاجية، مما يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.²

يمكن تعريفها أيضا بأنها، وحدات إنتاجية أو خدمية تمتلك موارد بشرية ومالية متوسطة، تعمل في إطار تنظيمي أكثر تطورا من المؤسسات الصغيرة، مع احتفاظها بقدر من المرونة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.³

. وتتميز هذه المؤسسات بحجم إنتاج ونشاط أكبر من المؤسسات الصغيرة لكنه أقل من المؤسسات الكبيرة.

. يتراوح عدد العمال فيها بين مستوى متوسط غالبا بين 50 إلى 250 عامل حسب المعايير المعتمدة.

. تمتلك هيكل تنظيمي أكثر وضوحا، حيث تتوزع المهام بين أقسام مثل الإدارة، التسويق، الإنتاج، والمالية.

. تعتمد على مزيج من الإدارة العائلية والإدارة المهنية، أي أنها قد تجمع بين الطابع الشخصي والتنظيمي.

. قدرتها التمويلية متوسطة، حيث تعتمد على التمويل الذاتي إضافة إلى القروض البنكية.

. مستوى المخاطرة فيها متوسط، أقل من المؤسسات الصغيرة وأعلى من الكبيرة.⁴

¹ رحمانى أسماء دورة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس 2008/2009، ص 06

² benabde el taib farhat (économie contemporaine) revue académique semestrielle, éditée par l'institut des sciences économiques et des sciences de gestion - Khemis miliana - Algérie N° 08 octobre 2010 p 252-253.

³ بوبكر زعرورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05

⁴ رحمانى أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 06

ثالثا: مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

تعد مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية من الركائز الأساسية لانطلاقها واستمراريتها، حيث تعتمد هذه المؤسسات على مزيج من التمويل الذاتي والتمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية، وتتنوع هذه المصادر بين القروض البنكية، ورأس المال الاستثماري، وبرامج الدعم الحكومي، مما يساهم في تعزيز نموها ودورها في التنمية الاقتصادية.

1. التمويل من المصادر الداخلية:

تعتمد المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1.1 رأس المال اي الاموال الشخصية:

ويسمى أيضا الاموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يتحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة، الأصدقاء بالإضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلالته المالية.

2.2 التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة و ذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل، و ذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية و كذا جاهزيته عند الطلب فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين التدفقات النقدية كمدخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاك والمؤونات التي تذرهما المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية و يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا امام المؤسسة لشراء أصول جديدة و دون الحاجة إلى الاقتراض من مصادر خارجية.¹

¹ لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، 14.13 افريل، 2008، ص 0605

2. التمويل من مصادر خارجية:

عادة لا تستطيع المشاريع المقاولاتية تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

2.1 الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسة المتوسطة والصغيرة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والموارد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا أليا للتمويل، لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الأجل المحدد مما يسيئ إلى سمعتها في السوق

2.2 الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض قصيرة الأجل عامة التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل استثماراتها ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين.¹

2.3 التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية:

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المشاريع المقاولاتية وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المشاريع في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل الغير رسمي، و هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة.

2.4 التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية:

رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية.²

¹ عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، ريالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2007، ص 13

² جلال أحمد، العاطي امير، اليات تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و البنك الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماسر في العلوم المالية، المركز الجامعي احمد بن يحيى الوشريس، 2017.2018 ص 36

رابعاً: أهمية المشاريع المقاولاتية

تعد المشاريع المقاولاتية ركيزة في تنمية الاقتصاد، حيث تساهم في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار وتنشيط الحركة الاقتصادية على المستوى المحلي وتتجلى هذه الأهمية في:

- . تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً هاماً في برامج مقاومة البطالة عندما تزداد حدتها، نتيجة الإدخال السريع للألية في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي
- . تنخفض تكلفة فرص العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسة الصغيرة.
- . في قطاع الصناعة المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة تتعاون فيما بينها فالمؤسسات الصغيرة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجمع الكبيرة وإنتاج التشكيلة الواسعة من التجهيزات الصناعية، بل تستخدم بشكل واسع أيضاً كثيراً من منتجات المؤسسات الكبرى.¹

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل المشاريع المقاولاتية

أولاً: عوامل النجاح

إن من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المشاريع تمثل فيما يلي:

أ. الموصفات الشخصية للمدير:

إن نجاح المشاريع المقاولاتية متوقف على نجاح وتأثير شخصية المدير الذي غالباً ما يكون المالك في هذه المشروعات كما يجب توفير فيه بعض الصفات أهمها:

- . امتلاك القدرة على حسن التوقع والنظرة المستقبلية بعيد المدى
- . حسن التعامل مع الأزمات والمشاكل والتأقلم معها والقدرة على قيادة مؤسسته في أمان
- . خلق روح المجموعة الواحدة وحسن المعاملة والاهتمام بالعاملين

¹ حسين بن ناجي، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة و أفاق تطويرها في الجزائر، بحوث و مناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس، سطيف، والبنك الاقتصادي للتنمية أيام 27-24 ربيع اول 1425 الموافق ل 28.25 ماي 2003، ص 03

ب . تحديد الأهداف:

إن عدم تحديد أولويات وأهداف صريحة يسعى مدير المؤسسة أو مالكيها إلى تحقيق مند الانطلاق، قد يرهن نجاح هذه المؤسسة وان هذه بالمعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة واضحة على العديد من الأسئلة أهمها أي غرض انشأت هذه المؤسسة؟ أو ماهي هذه المؤسسة؟ فإذا لم تكن هذه الأسئلة عرضة بوضوح وأن العاملين لم تتناقش معهم ولم يستوعبوا بما فيه الكفاية فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريقها إلى النمو والازدهار.¹

ج . المعرفة الجيدة بأوضاع السوق:

تستطيع المؤسسات بواسطة منتجاتها وسلوك عمالها وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائننا الخاصين لها ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة الجيدة بين المؤسسات والزبائن هي السر وراء نجاح هذه الأعمال.

حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسة بتقديم خدمات شخصية فردية وليس خدمات قائمة على اساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.²

د . مواكبة التطور والحدثة:

إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم إداري بسيط ومرن وكذا اعتمادها على تكنولوجيا غير معقدة يمكن أن يسهل لها إمكانية الانسياب مع التغيرات و التطورات المحيطة على مستوى التكنولوجيا بشكل مرن حيث يمكن لها تطوير منتجاتها و إضافة تعديلات عليها دون إجراءات إدارية أو تغييرات تكنولوجية قد تتسبب في تكاليف ضخمة مقارنة بما هي عليه المؤسسات الكبيرة.³

ثانيا: عوامل فشل المشاريع المقاولاتية:

هناك صعوبات تواجه المشاريع والتطرق إليها هو أمر ضروري حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها، ومن بين هذه الصعوبات ما يلي:

¹ علام محمد رضا، دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017. 2018، ص 27

² مذل خالد، التأمل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، 2012. 2011، ص 47.26

³ علام محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 30.27

أ. صعوبة التمويل والائتمان:

تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المعوقات التي تعاني منها المشاريع المقاولاتية والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية وذلك للأسباب التالية:

. افتقاد الثقة في القائمين على المشاريع.

. ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.

ب . المشاكل التنظيمية والإدارية:

تعتبر المشاريع المقاولاتية المستقطب الأساسي لرواد الأعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع الذي لديه المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك هؤلاء الفئة هم قلة قياسا في الكم الكبير للمشروعات المقاولاتية، حيث تفنقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها.

ج . المعوقات التشريعية:

تتمثل في عدم وجود قانون موحد للمشاريع يحدد تعريف موحد لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة للمشاريع المقاولاتية.¹

د . المنافسة:

تتعرض المشاريع المقاولاتية لمشكل المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للكم الهائل الذي دخل مجال الاعمال حديثا، وكذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبا ما

¹ امين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي

يفضلها المستهلك على المنتج الوطني لدهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات أن تقف في وجه المنتج الأجنبي.

ر . اليد العاملة:

تعاني المشاريع المقاولاتية من مشكلة استقرار العمالة في هذه المؤسسات وذلك بسبب تسربها إلى المؤسسات الكبيرة وذلك راجع إلى الأجور الكبيرة وإمكانية الترقية في العمل وهذا ما يؤدي إلى توظيف عمالة جديدة أقل خبرة وكفاءة وتحملها أعباء التكوين والتدريب وهو ما يؤثر على جودة السلع والخدمات.¹

المبحث الثالث: الوعي الاستثماري في المشاريع المقاولاتية

يعد الوعي الاستثماري من الركائز الأساسية لنجاح المشاريع المقاولاتية، إذ يمكن رواد الأعمال من قرارات مالية رشيدة مبنية على تحليل دقيق للفرص والمخاطر ويساهم هذا الوعي في توجيه الموارد بكفاءة، واستغلال الإمكانات المتاحة بشكل يحقق الاستفادة والنمو، لذلك فإن تنمية الوعي الاستثماري لدى الشباب المقاول تعد عامّة حاسمة في تعزيز فرص نجاح مشاريعهم وتفادي التعثرات المحتملة.

المطلب الأول: القرار الاستثماري ومراحله

أولاً: تعريف القرار الاستثماري

لعل من أهم وأخطر القرارات التي تقوم باتخاذها الإدارة أن لم يكن أكثرها أهمية وخطورة على وجه الإطلاق هي قرارات الاستثمار، ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.

- ويمكن أيضاً تعريفه على أنه تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة بشكل واعي وموضوعي، وهي من أصعب العمليات وذلك لتأثيرها بالتقلبات الاقتصادية.²

ويعرف أيضاً القرار الاستثماري هو قرار يتضمن تكاليف ثابتة إضافية، وبمجرد تنفيذه يصبح من الصعب التراجع عنه، يتوقع أن يحقق هذا القرار أرباحاً مستقبلية لكنها غير مضمونة.

ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر منها:

¹ سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 75

² بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة الماستر في إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018، ص 49

- انه قرار غير متكرر حيث ان كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها الا على فترات زمنية متباعدة
- انه قرار استراتيجي يحتاج الى اداة تمد البصر الى المستقبل
- ان القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها او الرجوع فيها
- يحط بالقرار الاستثماري عدة من الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد.¹

وتغير قيمة النقود وكل هذه تحتاج الى اسس علمية للتعامل معها.²

ثانيا: صعوبات القرار الاستثماري

إن لمتخذ القرار الاستثماري صعوبات تواجهه وذلك لسببين هما :

- ان القرار الاستثماري يعتمد كلياً على التنبؤات
- مراعاة ان يكون الاستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة الشركة واهدافها وسياساتها
- يعتبر اعداد التقديرات من أصعب المراحل لدراسة جدوى المشروعات وليس الصعوبة في اعداد تقديرات لمختلف التدفقات النقدية وانما مراعاة دقة هذه التدفقات على مر الزمن ويرجع ذلك لاختلاف القيمة الزمنية للنقود.
- بالإضافة الى التقديرات الكمية للتدفقات وما يتولد عليها من صعوبات، توجد جوانب اخرى يصعب وضع قيم او تقديرات لها بدقة مثل التطور التكنولوجي في المستقبل والظروف والأوضاع الاقتصادية.
- اما فيما يتعلق بالتناسق والتجانس بين قرار الاستثمار واهداف وسياسات المشرع، فهي ليست عملية سهلة كما يعتقد ففي كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تكون الاهداف والسياسات معلنة بطريقة واضحة، وهذا يعني ان سياسة الاستثمار غير المدروسة قد تتعارض مع هذه الاهداف مما قد يؤدي الى التأثير في مستقبل المشروع.³

¹ حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة في الماسثر في مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 8

² إبراهيم سالم، تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل تكلفة الإنفاق الاستثماري، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة 1979، ص 23.

³ حفصة زيرار، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثالثا: الظروف المختلفة لإتخاذ القرار الاستثماري (التأكد، عدم التأكد، المخاطرة)

في الواقع يمكن التمييز بين ثلاث ظروف مختلفة في حالة تقييم واختيار المشاريع:

1/ ظروف التأكد:

في هذه الظروف يكون متخذ القرار متأكدا من الدخل المستقبلي للمشروع، كأن يؤجر تجهيزا او محله لقاء مبلغ شهري معلوم، او يشتري سندات او يودع مبلغا في البنك بفائدة، فالدخل المتوقع هنا معلوم ومؤكد، وبطبيعة الحال يبقى هذا التأكد مشروطا بالحالة العادية للأمور.

- وتتميز حالات التأكد بالبساطة وسهولة الاختيار فإذا كان امام مستثمر ثلاث جدائل استثمارية بحيث يحقق كل منها عوائد دورية معلومة مسبقا خلال ثلاث فترات مستقبلية، فإنه سيكون من السهل اختيار أفضلها كما يوضحه المثال التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة العوائد الدورية للبدائل الاستثمارية خلال ثلاث فترات زمنية

المجموع	ف3	ف2	ف1	البدائل / الفترات
450	150	150	150	ب1
600	300	200	100	ب2
300	100	100	100	ب3

المصدر: من إعداد الطالبتين

وبالنظر الى المجموع المتحصل بعد الفترة الثالثة ندرك ان البديل الثاني هو الافضل اذ انه يحقق أكبر عائد (600).¹

2/ ظروف المخاطرة:

وهي الظروف التي يمكن فيها المتخذ القرار وضع احتمالات للأحداث المستقبلية، اي للعوائد او النفقات المتوقعة، حيث انه يقوم بتوزيع احتمالي لتلك القيم، ومجموع احتمالات يساوي 1.

¹ مجدوب خيرة، تقييم المشاريع الاستثمارية، علوم إقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016، ص 15

اما المفاضلة ما بين البدائل في هذه الحالة فتكون على اساس القيمة المتوقعة لكل بديل، وهي مجموع العوائد مضروبة في الاحتمالات المناظرة لها والبديل الأكبر قيمة متوقعة هو البديل الأفضل في حالة العوائد والأقل في حالة النفقات، فالمجموع في هذه الحالة يحسب باستخدام التوقع الرياضي.

مثال: اذا كان امام تاجر عقارات ثلاثة خيارات استثمارية، شراء شقة، شراء قطعة ارض، شراء محل تجاري، و هو يتوقع حالتين لسوق العقار خلال الفترة المقبلة، تدهور سوق العقار باحتمال 30 بالمئة أو انتعاش هذه السوق باحتمال 70 بالمئة.

جدول العوائد المقدرة هو كما يلي (المبلغ: مليون دج)

الجدول رقم 2: جدول العوائد المقدرة

البدائل / ظروف السوق المستقبلية	تحسين سوق العقار 0.7	تدهور سوق العقار 0.3
شراء شقة	1.5	0.5
شراء قطعة ارض	2	0.5
شراء محلات تجارية	1.5	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

- القيمة المتوقعة للبديل الأول: $1.20 = (0.3 \times 0.5) + (0.7 \times 1.5)$

- القيمة المتوقعة للبديل الثاني: $1.25 = (0.3 \times -0.5) + (0.7 \times 2)$

- القيمة المتوقعة للبديل الثالث: $1.35 = (0.3 \times 1) + (0.7 \times 1.5)$

يتضح حسب التقديرات المتوقعة ان البديل الثالث هو البديل الأفضل باعتباره هو الذي يحقق أكبر قيمة متوقعة

2/ظروف عدم التأكد:

مثل هذه الظروف يكون متحد القرار عاجزا عن التنبؤات بالأحداث ولن يكون قادر حتى على وضع توزيع احتمالي ما لتلك الاحداث (العوائد والتكاليف).

في هذه الحالة تصبح الخبرة الشخصية والعوامل السيكولوجية (درجة التفاؤل والتشاؤم) صاحبة الموقف وتستخدم في هذه الظروف معايير مختلفة أبرزها: الاحتمالات المتساوية معيار هرويكس.¹

المطلب الثاني: دراسة جدوى المشاريع

أولاً: تعريف دراسة الجدوى

تعرف دراسة الجدوى على أنها أسلوب علمي يتضمن مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى فحص وتقييم المشروع وذلك من أجل اتخاذ قرار البدء فيه ومزاولته لنشاطه من عدمه.

كما تعرف على أنها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين أو اختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى العمر الافتراضي، ومن خصائصها ما يلي:

أنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية ومتتابعة وفي كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين.

دراسة الجدوى لأزمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها حيث نجدها مطلوبة للمشروعات العامة كما هي مطلوبة للمشروعات الخاصة وفي المشروعات الزراعية والصناعية أيضاً.

يتم في كل مرحلة استخدام مجموعة من الأساليب والدواة التحليلية تختلف عن الآخر مثلاً نجد في الدراسة التسويقية تستخدم طرق التنبؤ بالطلب واساليب قياس السوق وفي الدراسة الفنية الهندسية يتم الاستعانة بالأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات مثل أسلوب بيرت.²

ثانياً: دراسة الجدوى الاقتصادية

أ- تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية: تعرف على أنها تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اجتماعية الخ وذلك تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية.³

¹ مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 16

² تمجدين نور الدين، دور و أهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 28

³ موسى نوري شقيري، صالح طاهر زرقان و اخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع 2012، ص 3

ب- تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية:

1- **التصنيف الفعلي:** وهذا التقسيم يكون لصاحب المنفعة الذي ينتفع من دراسة الجدوى ويكون اما صاحب المشروع (مستوى المشروع) والبلد الذي يقام به المشروع (أي على مستوى الاقتصاد القومي) والمنفعة التي تعود على صاحب المشروع يتم قياسها بدراسة الجدوى المالية والتجارية اما المنفعة التي تعود على الاقتصاد القومي من انشاء المشروع فهي تقاس بدراسة الجدوى الاجتماعية او القومية.

2- **التصنيف الوظيفي:** وهذا التصنيف يتناول الوظائف المتعددة لإعداد دراسة الجدوى وهي الوظيفة القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، المالية... الخ

ت- اهداف دراسة الجدوى الاقتصادية: للجدوى الاقتصادية مجموعة من الاهداف نذكر منها:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع.
- اتاحة الفرص لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة.
- توزيع الدخل، ويتم ذلك من خلال ادخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.
- اتاحة الفرص لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل من خلال ادخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.

ثالثا: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

1- **دراسة الجدوى الاولى (التمهيدية):** وهي عبارة عن دراسة اولية او تقرير اولي لكافة جوانب المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل الى قرار اما التخلي عن المشروع او الانتقال الى دراسة أكثر تفصيلا حيث تتناول تحليل الجوانب التالية:

- وصف السلعة او المنتج: من خلال وصف الخصائص الرئيسية للسلعة او المنتج من حيث شكله او وتركيبه الصناعي وفوائده والتعرف على السلع المكملة لهذه السلعة.
- وصف السوق: من حلال وصف حالة السوق وحجم الطلب وتكلفة التسويق وكذلك طبيعة المنافس فيها.
- وصف المتغيرات التكنولوجية: ويكون من خلال تحديد العناصر التكنولوجية والمهارات اللازمة لها والاساليب الإنتاجية المتاحة.¹

¹ تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات والإشكالية العلمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009، ص 206

- تقديرات التكلفة: من خلال اعداد تقديرات دقيقة لمجموعة عناصر التكلفة الاستثمارية بشكل عام وكذلك تقديرات كاملة لتكاليف التشغيل.

- تقدير الارباح: لابد من الدراسة الدقيقة لمعدلات العائد على الاستثمار وتحديد حجم الارباح المتوقعة مع مراعاة الحذر الشديد في وضع هذه التقديرات وعدم المبالغة فيها.

2/ دراسة الجدوى القانونية والتسويقية:

أ- تعريف دراسة الجدوى القانونية: هذه الوظيفة يتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها ويقوم بهذه الدراسة خبراء متخصصون في القانون او الحقوق وعلى دراية كاملة بكافة طرق واحكام قوانين الاستثمار والضرائب والجمارك وغيرها من التشريعات التي تؤثر على ارباح وخسائر المشروع.

ب- دراسة الجدوى التسويقية: هي مجموعة الاساليب والاسس التي تحدد اذ ما كان هناك طلب على منتجات المشروع الافتراضي ام لا ودراسة كافة العوامل المؤثرة على الطلب ومرونة الطلب وكيفية التنبؤ بالطلب ومن التعريف السابق يمكن تحديد مجموعة من الاهداف:

- تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدل نموه.
- تحديد هيكل ونوع السوق ودرجات المنافسة التي يمكن ان يتعرض لها المشروع.
- تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل.
- مراحل دراسة الجدوى التسويقية: هناك أربع خطوات رئيسية لدراسة الجدوى التسويقية وهي:

الخطوة الأولى: جمع البيانات

وتشمل البيانات اللازمة لإجراء الدراسة المتعلقة بالجدوى التسويقية وهي:

- نوعية البيانات.
- مصادر الحصول على البيانات.
- جدولة البيانات.
- تحليل البيانات.

الخطوة الثانية: دراسة السوق

وهي عملية جمع وتحليل المعلومات عن السوق المستهدف وذلك من خلال:

- توصيف المنتج.

- توصيف السوق.

- تجزئة السوق.

- تحديد السوق المستهدفة.

- تقدير حجم السوق.

- تقدير حجم الفجوة التسويقية ونصيب المشروع منها.

الخطوة الثالثة: اعداد المزيج التسويقي:

وتعتبر الخطوة التالية لدراسة السوق والتنبؤ بالطلب في دراسة الجدوى التسويقية وذلك من خلال:

- تخطيط مزيج المنتجات والأنشطة المكمل.

- التسعير.

- تحدي منافع التوزيع.

- الترويج.

- تكلفة التسويق.¹

الخطوة الرابعة: كتابة تقرير النهائي

بعد الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها، والتي تتضمن دراسة السوق ووصف المنتج وتحديد السوق المستهدفة يتم اعداد تقرير نهائي يوضح نتائج الدراسة ويتضمن هذا التقرير تقييم الفرص التسويقية المتاحة للمشروع وتحليلها بشكل دقيق مع عرض اهم النتائج والتوصيات المستخلصة وفي حال اظهرت النتائج وجود جدوى للمشروع ينصح بالانتقال الى الدراسات الفنية والهندسية اما اذ كانت سلبية فيفضل التوقف عند هذه المرحلة.

¹ سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون طبعة، 2011، ص128

3/ دراسة الجدوى الفنية (الهندسية):

- تعريف دراسة الجدوى الفنية: هي الدراسة التي تهدف الى تقييم مدى جدوى المشروع محل الدراسة وامكانية تنفيذه من عدمه.

- مراحل دراسة الجدوى الفنية:

أ- المرحلة اولى: دراسة وتحليل موقع المشروع

تعد دراسة موقع المشروع المقترح من الجوانب المهمة، ولا تقتصر اهميتها على الجوانب الفنية الهندسية فقط، بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية ايضا، نظرا لما يترتب على اختيار الموقع من اثار قانونية و فنية وتسويقية و من ابرز عناصرها ما يلي:

- تحليل تضاريس المنطقة وتركيبه التربة.

- مدى توفر الوقود والمياه.

- مدى القرب من مصادر المواد الخام.

- مدى توفر اليد العاملة.

- مدى توفر خدمات النقل والقرب من الأسواق.

ب/المرحلة الثانية: تخطيط العملية الإنتاجية

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- تحديد العمليات الصناعية، اختيار الآلات والمعدات، ترتيب الآلات، تحديد المساحة المطلوبة لمحطات التشغيل لمعدات الإنتاج، تحديد مراكز الإنتاج، تحديد اقسام الإنتاج، التخطيط النهائي للمصنع.¹

3/ المرحلة الثالثة: تخطيط احتياجات و مستلزمات النشاط الإنتاجي - تحديد احتياجات المشروع من مواد

و المهمات: تتطلب العملية الإنتاجية توفير الاحتياجات للتشغيل من المواد الاولية بالكميات المطلوبة وفي المواعيد الخاصة بها و تسبق هذه المواد تحديد دقيق للاحتياجات موزعة على مدار السنة ثم رسم سياسة واضحة بالنسبة للرصد المناسب للمحزون ومعدات الشراء و مواعيدها المناسبة.

¹ سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص 17

- تحديد احتياجات المشروع للقوى العاملة ووضع الهيكل التنظيمي: بعد الانتهاء من تحديد الأعمال المطلوبة لتحقيق الأهداف لأوجه النشاط المختلفة بالمصنع يبدأ مسؤول ويلي ذلك تجميع الوظائف في مجموعات يشرف التنظيم في تحديد الوظائف التي ستكلف بأداء هذه الأعمال على كل منها وظيفة رئاسية ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تحديد اختصاصات الوظائف المختلفة وعلاقاتها ببعضها وبمجرد ان تحدد هذه الاختصاصات يبدأ المسؤول عن التنظيف في تحديد الكيفية التي سيتم الاتصال بين الوظائف.

4/ المرحلة الرابعة: تقدير تكاليف المشروع تنقسم تكاليف المشروع الى تكاليف الاستثمار وتكاليف السوق

تكاليف الاستثمار: وتشمل التكاليف المرتبطة بمرحلة انشاء المشروع قبل بدء النشاط مثل تكلفة شراء الارض، المباني اضافة الى مصاريف التأسيس المختلفة وتعد هذه التكاليف اساسية لأنها تمثل القاعدة التي ينطلق منها المشروع لممارسة نشاطه

تكاليف التشغيل: تتمثل في التكاليف التي يتحملها المشروع خلال فترة تشغيله وتشمل المواد الأولية، الأجور وغيرها من المصاريف لاستمرار النشاط الإنتاجي.

تكاليف التمويل: تنقسم تكاليف التمويل الى تكاليف تمويل مباشرة وغير مباشرة.

تكاليف التمويل المباشرة: تشمل الفوائد على القروض، تكاليف الإصدار.

تكاليف غير مباشرة: تتضمن المصاريف الإدارية، المرتبطة بالحصول على التمويل.

4/ **دراسة الجدوى المالية والتجارية:** يقوم بها خبراء في المال والتجارة حيث يهتمون بدراسة المعايير التي تستخدم للحكم على نجاح او فشل المشروع وتعتمد وظيفتهم على النتائج التي تقوم بها فرق العمل الخاصة بالدراسات الأخرى، دراسة الجدوى الاجتماعية والقومية وتهتم بدراسة أثر المشروع على المجتمع او الاقتصاد القومي و مدى التوافق بين المستثمرين و المجتمع سواء من حيث الآثار الاجتماعية السلبية.

5/ **دراسة الجدوى البيئية:** تعتبر دراسة الجدوى البيئية من اولى مداخل دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع التي يجب القيام بها و هي الأساس الهام لأي دراسة لاحقة سواء تسويقية او مالية او انتاجية او تمويلية هذا ويتوقف نجاح دراسات الجدوى على فهم طبيعة النشاط او اهداف المشروع المقترح ومدى تأثر المتغيرات البيئية المحيطة على طبيعة اهداف المشروع ومن خلالها يتم قياس و تحديد اثر المشروع

الاستثماري على البيئة و هذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والمادية و كذلك صحة السكان و العمال ومدى ما سيضيفه من منافع او اثار إيجابية.¹

أهمية دراسة الجدوى البيئية:

- ضمان قبول المشروع من طرف السلطات المختصة وذلك عند توفير الشروط التي تحمي البيئة من نواتج المشروع.

- اختيار المواقع التي تمكن من معالجة الأضرار التي قد يحدثها المشروع على البيئة.

- استبعاد حدوث منازعات بين اصحاب المشاريع والمتضررين منها والذين قد يطالبون بتعويضات كبيرة.²

رابعا: اهمية دراسة الجدوى

بالنسبة للمستثمر:

- تساعد دراسة الجدوى المستثمر على المفاصلة بين فرص الاستثمار المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم اهداف المستثمر.

- وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية.

- تمثل مرشد للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع اليها في مختلف مراحل التنفيذ.

تجنب المستثمر المخاطرة تحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة.

بالنسبة للبنك:

- ضرورة تعرف البنك على ظروف واحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة وامكانية معرفة ظروف ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها.

- ظروف المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من امكانية استرداده في موعد استحقاقه.

بالنسبة للدولة:

¹سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص 17 - 18

²عماد منسي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى البيئية والقانونية، محاضرة موجهة الى الدكتورة هالة حمد ماجود.

- تحتاج الدولة الى اسلوب لاختيار المشروعات ذات النفع العام والمفاضلة بينهما من خلال مجموعة من المعايير تقدمها دراسة الجدوى.
- لا تمنح الدولة ترخيصا بإقامة مشروع الا عند التأكد ان الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع اقل ما يمكن وان العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن.¹

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية

أولاً: تعريف تقييم المشاريع

يمكن ان تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل الى اختيار البديل او المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا الى اسس علمية حيث تهدف هذه العملية الى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية

كما يمكن النظر الى مفهوم التقييم على انه عملية بحث ودراسة للتأكد من ان الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيام المشروع يمكن توفرها بالفعل كما يؤكد تحقيق المشروع لأهدافه بأقل تكلفة ممكنة بأكبر عائد اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة.²

اهداف عملية تقييم المشاريع:

يمكن ابراز اهداف عملية تقييم المشاريع في العناصر التالية:

- تعتبر بمثابة وسيلة يمكن ان تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة حيث من خلال عملية التقييم يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة كما يضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال.³

اسس عملية تقييم المشاريع:

¹ عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية منشأة المعارف الإسكندرية، 2002، ص 109-110.

² د كرومي اسية ، مطبوعة مقياس تقييم المشاريع ،(محاضرات مع حالات تطبيقية)، جامعة طاهري محمد بشار 2020، 2021 ،

ص 9

³ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، تحليل نظري وتطبيق دار المناهج، عمان، 2001، ص 52 ص 93

- لا بد ان تقوم عملية تقييم المشاريع على ايجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين اهداف المشاريع المقترحة فمثلا المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع الخاصة نظرا لاختلاف الأهداف بين المشاريع العامة والخاصة.
- ان عملية التقييم لا بد وأن تقضي الى تبني قرار استثماري اما بتنفيذ المشروع المقترح او التخلي عنه.
- ان عملية التقييم تقوم اساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع وصوى الى البديل المناسب.
- ان عملية تقييم المشروعات هي جزء من عملية التخطيط كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.¹

التقييم المالي للمشاريع:

1/ تعريفه: هو جوهره المقارنة بين مجموعة الموارد المنفقة والتي يتطلبها انشاء مشروع استثماري مع مجموعة العوائد التي من المتوقع ان يجنيها المشروع مستقبلا.

ويمكن تعريفه ايضا بأنه دراسة الجوانب المالية للمشروع، يهدف تحديد مدى قدرته على تحقيق عوائد مالية تغطي التكاليف وتضمن الربحية، وذلك من خلال تقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة وتحليل مؤشرات الجدوى المالية لاتخاذ القرار الاستثمار المناسب.

ويضم تحليل الربحية التجارية الجانبين التاليين:

- تحليل الربحية للاستثمار.

- التحليل المالي.

2/ التدفقات النقدية الصافية:

ويمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة:

أ/ التدفقات النقدية الداخلة: تتضمن ما يلي

- الإيرادات السنوية المحصلة: وتتمثل خاصة في المبيعات السنوية المتوقعة للمشروع خلال عمره الإنتاجي، والتي تكون محل التحصيل.

- قيمة رأس المال العامل في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع.

¹ هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 25.24

- قيمة المتبقي من الأصول.

ب/ التدفقات النقدية الخارجة: وتتضمن ما يلي:

- التكاليف الاستثمارية.

- التكاليف الجارية السنوية (تكاليف التشغيل).

- الفوائد على القروض الاستثمارية.

- الضرائب المباشرة على الدخل.

3/ أهمية مقارنة التدفقات النقدية في التقييم المالي

تكتسي مقارنة التدفقات المالية أهمية بالغة في استخدامها في التقييم والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية والتي تتطلب مجموعة من البيانات الأساسية الرقمية تتمثل في مقارنة التكاليف بالمنافع.

ومن أجل القيام بعملية التقييم المالي للمشروع الاستثماري، سنعتمد على منظور التدفقات النقدية القائم على المقارنة بين المدفوعات النقدية والمقبوضات النقدية، بدلا من الاعتماد على المنظور المحاسبي القائم على فكرة مبدأ الاستحقاق، من خلال المقارنة بين الإيرادات والتكاليف.

إن منظور التدفقات النقدية يهتم بحركة النقدية بصرف النظر عن مبدأ الاستحقاق، فالتدفقات النقدية المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية تهتم باقتصادات الاستثمار، وأن تفضيل واختيار هذه المقارنة له ما يبرره كونه يتجاوز العديد من المشاكل التي يمكن الوقوع فيها في حالة استخدام المنظور المحاسبي والتي أبرزها ما يلي:

- اختلاف الطرق التي يتم اتباعها في المحاسبة للوصول إلى الربح المحاسبي، وذلك بسبب الاختلاف في طرق الاستهلاك المتبعة للأصول الثابتة.

- اختلاف في طرق تقييم المخزون.

- اختلاف حول طرق معالجة بعض المصروفات، هل هي مصروفات رأسمالية؟ والتي تعتبر استثمارا، وبالتالي يجب استهلاكها على فترات مالية بدلا من فترة واحدة، أم هي مصروفات جارية تتعلق بفترة معينة وهذا الاختلاف يؤثر على الربح المحاسبي.

- تسجيل الإيرادات والتكاليف في الفترة التي تستحق فيها هذه المبالغ بغض النظر عن تاريخ تحصيلها، وهذا فيه تجاهل للقيمة الزمنية للنقود.¹

4/ معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد:

يقصد بها المعايير والمؤشرات التي تستخدم لتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية عندما تكون جميع البيانات المتعلقة بالمشروع معروفة ومحددة مسبقا وبدقة مثل التكاليف.

أ- المعايير التقليدية: من أهم المعايير ما يلي:

- معيار فترة الاسترداد.

- معدل العائد المحاسبي.

وللتعرف على هذين المعيارين الجدول التالي يوضح ذلك:²

الجدول رقم 3: المعايير التقليدية

البيان	Dr الاسترجاع فترة	العائد المحاسبي Trc معد
مفهوم المعيار	الفترة اللازمة لاسترداد الأموال في المشروع من خلال ما يولده من تدفقات نقدية صافية	يقيس العائد الاقتصادي على الأموال المستثمرة في مشروع استثماري، ويقوم هذا المعدل على الأساس المحاسبي في تحديده للأرباح المتوقعة
مبدأ حساب المعيار	في حالة ثبات التدفقات النقدية: $DR = I_0 / CF_t$ في حال تغير التدفقات النقدية: $DR = t / I_0 = \sum_{t=1}^n CFT$ I_0 : تكلفة الاستثمار الأصلية	. متوسط صافي الربح السنوي المحاسبي $TRC = \frac{\text{والضرائب الاهتلاك بعد}}{\text{الاستثمار متوسط قيمة}}$ متوسط قيمة الاستثمار

¹عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى - التأصيل العلمي والتطبيق العلمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 222-224

² نور الذين تمجدين، مرجع سبق ذكره، ص 62

	CF_t : التدفقات النقدية التي يحققها المشروع	
كمعيار للقبول أو الرفض: نقبل كل مشروع تكون أكبر من معدل العائد الأدنى المحدد من قبل المؤسسة كمعيار للمفاضلة والاختيار: يختار المشروع ذو الأكبر.	كمعيار للقبول أو الرفض: نقبل كل مشروع تكون فترة استرجاعه أقل من الفترة المحددة من طرف المؤسسة كمعيار للمفاضلة والاختيار: نختار من بين المشروعات ذو أقل فترة استرجاع.	قاعدة اتخاذ القرار
. يتميز بالبساطة والسهولة في الحساب والسهولة في الفهم. . يساهم في تحديد مدى ربحية المشروع من خلال قياسه للعائد السنوي على وحدة رأس المال المستثمر. . يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع.	. يتميز بالبساطة والسهولة في التطبيق . يقلل من درجة الخطر، إذ أنه يسعى لاختيار المشروعات التي تحقق أقصر فترة استرجاع الأموال المستثمرة. . يفيد في دراسة المشروعات ذات الحساسية العالية للمنافسة والمخاطر المرتفعة والتطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة. . يعتبر معيار مناسب تلجأ إليه المشروعات التي تعاني من عجز في السيولة، لهذا فهو يمثل معيار للسيولة أكثر منه للربحية.	إيجابيات المعيار
. تجاهل الغير في القيمة الزمنية للنقود . تجاهل طول العمر الاقتصادي للمشروع، إذ يتم إختيار المشروع قصير الأجل على حساب المشروع الطويل الأجل بالرغم من تساوي صافي الربح السنوي لكلا المشروعين. . يقوم هذا المعيار على الأساس المحاسبي وهذا منافي لمبدأ تقييم الاستثمار الذي يكون على أساس التدفقات النقدية.	. تجاهل أثر التغير في القيمة الزمنية للنقود، فهو يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال. . لا تأخذ بعين التدفقات النقدية المحققة بعد فترة الاسترداد. . يتحيز في غير صالح الفرص الاستثمارية طويلة الأجل نسبياً، إذ يضعها في قائمة أدنى الأولويات في اختيارات المستثمر على الرغم من أهميتها الاقتصادية.	سلبيات المعيار

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجلة نور الدين تمجدين

معايير القيمة الزمنية للنقود:

لقد جاءت هذه المعايير أو ما يطلق عليها أيضا بطرق التدفق النقدي المخصوم، إثر العديد من الانتقادات التي وجهت للمعايير التقليدية والتي من أبرزها إهمالها للتغير في القيمة الزمنية للنقود، ولأن عملية التقييم السليمة للمشروعات يجب أن لا تغفل عن هذه الحقيقة، لذا يتطلب الأمر تعديل التدفقات النقدية للمشروع سواء الخارجة أو الداخلة و كأنها أنفقت أو استعملت في لحظة اتخاذ القرار الاستثماري و هذا ما يعرف عنه بالقيمة الحالية التي تشير إلى أن قيمة دينار اليوم أفضل من قيمة دينار المستقبل.

جدول يبين: مفهوم معايير القيمة الزمنية للنقود وقاعدة اتخاذ القرار¹

الجدول رقم 4: مفهوم معايير القيمة الزمنية للنقود وقاعدة اتخاذ القرار

مفهوم المعيار	مبدأ حساب المعيار	قاعدة إتخاذ القرار
فترة الاسترجاع المخصومة (DRA)	$DRA = n / \sum_{t=0}^n \frac{CFT}{(1+K)^t} \geq 0$: معدل الخصم K	- نقبل كل مشروع تكون فترة إسترجاعه أقل من الفترة المحددة من طرف المؤسسة - نختار من بين المشروعات المشروع ذو الأقل DRA
القيمة الحالية الصافية (VAN)	$I_0 - VAN = \sum_{t=1}^n \frac{CFT}{(1+K)^t}$ $I_0 - VAN = \sum \frac{CFT}{(1+K)^t} + \frac{VR}{(1+K)^n}$: القيمة المتبقية للمشروع VR	- نقبل كل مشروع يحقق $0 < VAN$ - نرفض كل مشروع يحقق $0 \geq VAN$ - نختار بين المشروعات المقترحة المشروع الذي يحقق اكبر قيمة حالية صافية موجبة
مؤشر - نسبة مجموع التدفقات	$IP = \frac{\sum_{t=1}^n \frac{CFT}{(1+K)^t}}{I_0}$	- يكون المشروع مقبول إذا كان

¹ نور الذين تمجدين، نفس المرجع السابق، ص 65.64

الربحية (IP) النقدية المحينة إلى تكلفة الاستثمار أو: $IP = \frac{VAN}{I_0} + 1$ IP > 1 - يكون المشروع مرفوضا إذا كان IP ≤ 1 - نختار بين المشروعات المقترحة المشروع ذو الأكبر IP		
معدل العائد الداخلي (TRI) هو معدل الخصم الذي يساوي عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع تكلفة الاستثمار أو: عبارة عن معدل الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر TRI = x / VAN = 0 $= I_0 \sum_{t=1}^n \frac{CFT}{(1+x)^t}$ - في حالة ثبات التدفقات النقدية: - نقبل المشروع إذا كان أكبر من معدل تكلفة الأموال TRI - نرفض المشروع إذا كان أصغر من معدل تكلفة TRI الأموال - نختار من بين المشروعات المقترحة المشروع ذو الأكبر بشرط TRI أكبر من معدل تكلفة الأموال TRI		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مجلة نور الدين تمجدين

خلاصة الفصل:

يعد الوعي الاستثماري من الركائز الأساسية التي تساهم في توجيه سلوك الأفراد نحو المقاولاتية، حيث يمنحهم القدرة على فهم البيئة الاقتصادية واستيعاب أليات الاستثمار المختلفة، فالفرد الواعي استثماريا، لا يقتصر دوره على الادخار فقط بل يسعى إلى تنمية موارده المالية من خلال استغلال الفرص المتاحة بطريقة مدروسة.

في هذا الإطار يظهر التوجه المقاولاتي كنتيجة طبيعية لهذا الوعي، إذ يدفع الأفراد إلى تبني فكرة انشاء مشاريع خاصة قائمة على الابتكار وتحمل المخاطر المحسوبة. فالوعي الاستثماري يساعد على تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية من خلال التخطيط الجيد و تحليل السوق و تقدير التكاليف و العوائد، كما أن ارتفاع مستوى الوعي الاستثماري يعزز الثقة في اتخاذ القرارات و يقلل من الخوف المرتبط بالفشل، مما يشجع الأفراد على خوض تجربة المقاولاتية، بالمقابل ضعف هذا الوعي قد يؤدي إلى التردد أو اتخاذ قرارات غير مدروسة وبالتالي الابتعاد عن العمل الحر، وعليه يمكن اعتبار العلاقة بين الوعي الاستثماري و التوجه المقاولاتي هي علاقة تكامل و تأثير متبادل حيث يساهم الأول في تقوية الثاني و يشكلان معا أساسا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مركز التطوير
المقاولاتي ميلة

تمهيد

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي في الفصل السابق، سيتم من خلال هذا الفصل محاولة ربط تلك المفاهيم بالواقع التطبيقي، عبر إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز التطوير المقاولاتي بجامعة جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، بهدف التعرف على مدى تأثير الوعي الاستثماري في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد استبيان وُجّه إلى عينة من الشباب المستفيدين من خدمات المركز، قصد جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة، بما يسمح بتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في الوعي الاستثماري والمتغير التابع المتمثل في التوجه المقاولاتي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: تقديم مركز التطوير المقاولاتي بجامعة ميلة.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المنهجية للدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم مركز التطوير المقاولاتي ميلا

المطلب الأول: نشأة مركز تطوير المقاولاتية

أنشئ مركز تطوير المقاولاتية وفق اتفاقية أبرمت بين: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلا الكائن مقرها بحي الإداري بوالطوط ب ميلا، وجامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلا التي تعتبر مؤسسة عمومية ذا طابع علمي وثقافي ومهني، وهذا بعد الاطلاع على:

- القرار الوزاري المؤرخ في 29 رجب عام 1444 الموافق ل 20 فبراير سنة 2023، الصادر عن وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الذي يحدد تنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية المحددة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا كيفية معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع.

- القرار الوزاري رقم 36 المؤرخ في 09 شعبان عام 1444 الموافق ل 01 مارس سنة 2023، الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار والمقاولاتية الجامعية.

القرار الوزاري المؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011، والمتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- والاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المؤرخة في 08 سبتمبر 2024 لا سيما المادة الخامسة منها.

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الإنشاء

وتم الاتفاق على ما يلي:

المادة 01: موضوع الاتفاقية

تطبيقا لأحكام المادة الخامسة من الاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، المذكورة أعلاه ، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الاطار العام للشراكة بين المؤسسة الجامعية ميلا و الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية بولاية ميلا لا سيما كيفية تنظيم و توجيه و استغلال طاقة الطلبة الجامعيين و خرجي الجامعات ، من أجل الولوج

لعالم المقاولاتية و كذا ترقية و تشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي عن طريق مركز تطوير المقاولاتية.¹

المادة 02: تنشيط مركز تطوير المقاولاتية

بهدف تنشيط مركز تطوير المقاولاتية المنشأ على مستوى المؤسسة الجامعية، يعمل الطرفان جنباً إلى جنب وبالتنسيق مع مصالحهما على نحو يضمن التكامل المطلوب، والتحلي التام بروح المسؤولية، والسهر على تنفيذ المهام المسندة لكل طرف وفق ما هو مبين أدناه.

المادة 03: دور المؤسسة الجامعية في تنشيط مركز تطوير المقاولاتية

بهدف تنشيط مركز تطوير المقاولاتية المفتوح على مستواها، تتكفل المؤسسة الجامعية بما يلي:

- توفير مقر لمركز تطوير المقاولاتية داخل الحرم الجامعي، مع تخصيص فضاء دائماً لاستقبال الطلبة الجامعيين وخريجي المؤسسات الجامعية، وكذا مكتب المرافق والمكونين التابعين للوكالة.
- توفير الوسائل المادية والبيداغوجية على مستوى مركز تطوير المقاولاتية، اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وربطه بشبكة الانترنت.
- حماية وتأمين الوسائل المملوكة للوكالة والموضوعة تحت تصرف المؤسسة الجامعية بصفة رسمية لخدمة مركز تطوير المقاولاتية، ومراقبتها وجردها بشكل دوري رفقة أعوان الوكالة، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- التنسيق الدائم مع المدير الولائي للوكالة عن طريق كل من مدير مركز تطوير المقاولاتية والمرافق الدائم بالمركز.
- تمكين المدير الولائي للوكالة من تقارير دورية حول نشاط المرافق الدائم والمكونين بمركز تطوير المقاولاتية، لا سيما ما تعلق بالانضباط والمواظبة.
- إخطار المدير الولائي للوكالة ضمن أجل أدناه ثمانى أيام بكل تأكيد أو تعديل للأنشطة المبرمجة على مستوى مركز تطوير المقاولاتية، مع توضيح برنامج كل نشاط ودور الوكالة فيه.

¹ بدرجة رمزي، مدير مركز التطوير المقاولاتي، لقاء تحسيبي حول مركز التطوير المقاولاتي ميلة، يوم 10 ماي 2026، على الساعة 11:00 صباحاً

- إنجاز دليل لمركز تطوير المقاولاتية يعرف به وبمهامه ومخطط عمله، مع إنجاز مطويات بما يضمن الإعلام الواسع بمركز تطوير المقاولاتية، باستعمال كافة قنوات التواصل مع جميع مستويات الطلبة الجامعيين وخرجي المؤسسات الجامعية.
- تخصيص فضاء للتعريف بنشاطات مركز تطوير المقاولاتية في الموقع الالكتروني الرسمي للمؤسسة الجامعية.
- إشراك الوكالة في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسة الجامعية والمتعلقة بالمقاولاتية¹.

المادة 04: دور الوكالة في تنشيط مركز تطوير المقاولاتية

- بهدف تنشيط مركز المقاولاتية، تتكفل الوكالة بما يلي:
- تتندب بأجر مرافق واحد من عمالها، لفائدة المؤسسة الجامعية لممارسة مهامه بمركز تطوير المقاولاتية، وذلك بصفة دائمة.
- تزويد مركز تطوير المقاولاتية بالمكونين المناسبين لبرامج التكوين المتفق عليها، بناء على طلب مسبق من مدير المركز.
- المساهمة في توفير الوسائل المادية في حدود الإمكانيات المتاحة، والمعنوية، لضمان السير الحسن لمركز تطوير المقاولاتية.
- إتاحة دليل التعريف بمركز تطوير المقاولاتية على مستوى الوكالة ومركز تطوير المقاولاتية.
- تقديم المساعدة والاستشارة للطلبة الجامعيين وخرجي المؤسسات الجامعية من أجل تأسيس مشاريعهم وإقامتها، سواء على مستوى مركز تطوير المقاولاتية أو على مستوى الوكالة.
- المساهمة في التأثير الخارجي للطلبة الجامعيين للمؤسسة الجامعية خلال تربصهم على مستوى الوكالة، في إطار إعداد مذكرات التخرج.
- إتاحة المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوكالة للطلبة والباحثين الجامعيين، دون المساس بالمعلومات ذات الطابع الشخصي أو السري أو التي من شأنها المساس بمصالح الوكالة.

¹ نفس المرجع السابق، بدرجة رمزي

- عرض نماذج ناجحة لمسيري المؤسسات المصغرة بغية تحفيز وبعث روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وخريجي المؤسسات الجامعية، من أجل خلق مؤسساتهم المصغرة.

- مرافقة وتمويل حاملي المشاريع، على مستوى الوكالة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.

المادة 05: التنسيق المشترك

- يعمل الطرفان جنبا إلى جنب على التنسيق فيما يخص:

- تنظيم أيام الاستقبال المخصصة للطلبة وخريجي المؤسسات الجامعية، حاملي أفكار المشاريع مع المرافقين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية.

- تحضير مستلزمات الدورة التكوينية من أدوات وتقنيات تساعد المكونين على تأدية مهامهم في أحسن الظروف، لا سيما ما تعلق بأدوات العرض، التصميم الداخلي لقاعة التكوين بما يناسب والأنشطة الجماعية والورشات.

- الاتفاق المسبق على خطة إعلامية وترويجية مشتركة

- ضمان الالتزام والامتثال لمعايير منهجية التكوين، لا سيما تلك المحددة ضمن الدليل المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية.

- مراقبة عملية التكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية والتوثيق المشترك لذلك، بما يضمن مصداقية شهادات التكوين في المقاولاتية.

- السهر على تنفيذ البرنامج السنوي المشترك لمختلف الأنشطة، المعد والمصادق عليه من قبل اللجنة المحلية المشتركة.

- المشاركة في تقييم حاملي المشاريع الخاضعين للتكوين في المقاولاتية للتحقق من مستوى استيعابهم.

- التصديق على شهادات التكوين في المقاولاتية وفق النموذج المرفق.

- تفعيل دور المحيط الاقتصادي ودعوته لإثراء مختلف البرامج المسطرة وضمان المشاركة الفعالة في مختلف التظاهرات والمبادرات المقاولاتية.

- تنشيط الأسبوع المقاولاتي الذي تعقد فيه ورشات عمل واجتماعات وطاولات مستديرة وشهادات مع مقاولين محترفين وكذا تنظيم زيارات ميدانية لمؤسسات فاعلة في ميدان المقاولاتية.

- إدراج أعضاء اللجنة المحلية المشتركة وكذا الإطارات المسيرة والمنشطة لمركز تطوير المقاولاتية ضمن مختلف برامج تبادل الخبرات على المستوى الوطني.
- المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية المقاولاتية وتطويرها ينظمه أحد طرفي الاتفاقية، بشرط إعلام الطرف الآخر بذلك مسبقاً.
- تسوية أي عارض يطرأ خلال تنفيذ احكام هذه الاتفاقية أو بمناسبتها.
- تقييم نتائج مركز تطوير المقاولاتية عقب كل دورة.¹

المادة 06: كفاءات التنفيذ والمتابعة

بالإضافة إلى التنسيق و المتابعة المستمرين لأحكام هذه الاتفاقية، من قبل كل من مدير المؤسسة الجامعية و مدير الوكالة بالولاية، و كذا مدير مركز تطوير المقاولاتية و المرافق الدائمة الملحق بالمركز، يتابع الطرفان و يسهران على تنفيذ التعليمات و التوصيات الصادرة عن اللجنة المحلية المشتركة المحدثة بموجب المادة 06 من الاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، المؤرخة في 08 سبتمبر 2024 ، المكلفة بتحديد البرامج و بمتابعة تنفيذها على المستوى المحلي .

المادة 07: إنشاء اللجنة المحلية المشتركة

تتشكل اللجنة المحلية المشتركة من ثلاث ممثلين عن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بولاية ميلة إلى جانب ثلاث (03) ممثلين عن جامعة ميلة.

المادة 08: نشاط اللجنة المحلية المشتركة

- تعد اللجنة المحلية المشتركة نظام داخلي يحدد كيفية سيرها، كما تتولى:
- إعداد مخطط العمل السنوي المشترك لمركز تطوير المقاولاتية من خلال تحديد الأهداف والنتائج المنتظرة وإدراج مؤشرات كمية ونوعية تسمح بالتقييم والمتابعة الدقيقة.
- تحديد برنامج زمني مفصل لكل دورة تكوينية، يحدد بوضوح النشاطات والمهام المطلوبة من كل طرف.

¹ نفس المرجع السابق، بدرجة رمزي

- وضع ميكانيزمات لمتابعة وتقييم جودة البرامج التكوينية ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة وتطوير نظام تقييم مستمر لبرامج التكوين، يشمل تقييم الأداء من قبل المكونين والمتكويين مع استخدام نتائج التقييم لتحديث وتطوير المناهج والبرامج التكوينية بشكل دوري.
- وضع آليات لتقييم أداء الأطراف للتعرف على نقاط القوة والضعف وأجل ادخال التعديلات اللازمة.
- اعداد وتقديم تقارير منتظمة ترسل كل ثلاث أشهر الى طرفي الاتفاقية وكذا اللجنة الوطنية المشتركة.
- إقتراح الحلول الناجحة الكفيلة بتذليل العقبات ورفع مستوى التكوين بالمركز.
- إعداد تقرير سنوي ترسله إلى اللجنة الوطنية.

المادة 09: معالجة الشكاوي والنزاعات

- كل شكوى صادرة عن الطلبة أو خرجي المؤسسات الجامعية تعالج بالتنسيق بين طرفي الاتفاقية، كما يمكن استشارة اللجنة المحلية المشتركة بخصوص ذلك، مع ضمان حقوق كل الأطراف.
- في حال أي نزاع قد يطرأ بين طرفي اتفاقية الحال، أو شكوى لم يتم الفصل فيها من قبل اللجنة المحلية المشتركة، يرفع الأمر إلى اللجنة الوطنية المشتركة لإبداء الرأي.¹

المادة 10: الخصوصية

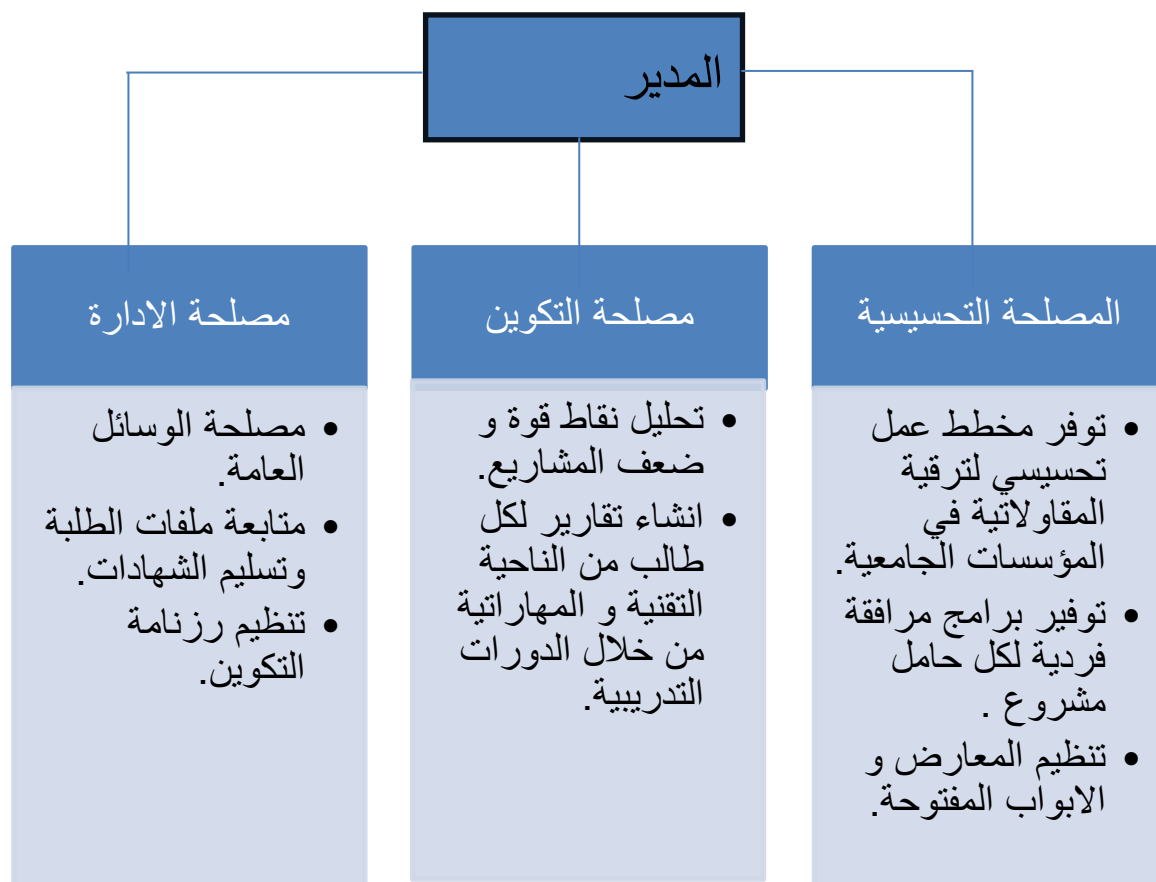
- يلتزم الطرفان بعدم استعمال المعطيات التي تخص الطلبة الجامعيين وخرجي المؤسسات الجامعية وحاملي المشاريع والعاملين بمركز تطوير المقاولاتية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو استعمالها كلها أو جزء منها لأي سبب كان، إلا في إطار تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، و باحترام الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية التي تضمن حماية البيانات ذات الطابع الشخصي و سريتها.

¹ نفس المرجع السابق، بدرجة رمزي

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وحصيلة النشاطات لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة

أولاً: الهيكل التنظيمي¹

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الأستاذ رئيس المركز بدرجة رمزي.

¹ نفس المرجع السابق، بدرجة رمزي

ثانيا: حصيلة النشاطات

الجدول رقم 5: حصيلة النشاطات في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة

عدد المسجلين في المنصة	892
عدد الدورات التكوينية المنجزة	19
عدد المتكويين	486
عدد الدورات التحسيسية المنجزة	25
عدد حاملي المشاريع قيد الدراسة	90
عدد المقبولين في لجنة التمويل	44
عدد المؤسسات خارج إطار NESDA	04

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المنهجية للدراسة

من أجل إنجاز الدراسة الميدانية وتحقيق أهدافها تم إتباع مجموعة من الخطوات والمراحل والتي يمكن عرضها من خلال العناصر التالية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

إن تحديد مجتمع الدراسة يُعد من الخطوات الأساسية في أي دراسة ميدانية، نظراً لأهميته في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تعكس واقع الظاهرة محل الدراسة. وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب، فقد تم اختيار مركز التطوير المقاولاتي بجامعة جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف كمجال لإجراء الدراسة الميدانية، باعتباره فضاءً يهتم بتكوين ومرافقة الشباب في مجال المقاولاتية وتنمية الفكر الاستثماري.

وعليه، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع الشباب المستفيدين من خدمات وبرامج التكوين والمرافقة التي يقدمها مركز التطوير المقاولاتي بجامعة ميله، والذين شاركوا في مختلف الأنشطة والدورات التكوينية المتعلقة بريادة الأعمال والاستثمار خلال فترة الدراسة.

2- عينة الدراسة:

تمثل عينة الدراسة جزءاً من مجتمع البحث الأصلي، يتم اختيارها بطريقة علمية تسمح باستخلاص نتائج يمكن تعميمها على المجتمع ككل. ونظراً لصعوبة دراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة، تم الاعتماد على عينة من الشباب المستفيدين من خدمات مركز التطوير المقاولاتي بجامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميله.

وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، حيث تم توزيع الاستبيان على مجموعة من المستفيدين من برامج التكوين والمرافقة داخل المركز، وبلغ حجم العينة المعتمدة في هذه الدراسة (60) مفردة، وهو حجم يُعد مناسباً من الناحية الإحصائية، ويسمح باختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها بدرجة مقبولة من الدقة والموضوعية.

ثانياً: أدوات جمع البيانات

1- الأداة الرئيسية للدراسة:

تتمثل الأداة الرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة في الاستبانة، حيث قامت الطالبتين بتطويرها بما يتماشى مع طبيعة الدراسة وعنوانها (أنظر الملحق رقم 01). وقد تم إعداد هذه الأداة بالاعتماد على استقراء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيري الدراسة، وذلك بهدف ترجمة المفاهيم النظرية إلى عبارات قابلة للقياس الميداني، بما يسمح بتحليل العلاقة بين الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي لدى الشباب.

وقد صُممت أداة الدراسة بشكل يسمح بقياس متغيراتها بشكل دقيق ومنهجي، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى محورين رئيسيين بالإضافة إلى البيانات الشخصية، وذلك على النحو الآتي:

✓ المحور الأول: البيانات الشخصية

ويشمل هذا المحور مجموعة من الخصائص المتعلقة بأفراد العينة، مثل: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، التخصص، مدة التكوين بالمركز، مدى إتمام التكوين، الغرض من التكوين،

إضافة إلى بعض المؤشرات المرتبطة بالمسار المقاولاتي للمبحوثين، مثل التفكير في إنشاء مشروع، الحصول على التمويل، تجسيد المشروع ميدانياً، والمشاركة في النشاطات المقاولاتية.

✓ المحور الثاني: الوعي الاستثماري

ويضم هذا المحور (20) عبارة موزعة على خمسة أبعاد فرعية تتمثل في (المعرفة الاستثمارية، الوعي بالمخاطر، التخطيط المالي، اتخاذ القرار الاستثماري، الوعي بالسوق)، حيث تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى الوعي الاستثماري لدى أفراد العينة من خلال مختلف جوانب المعرفة والتخطيط والتحليل واتخاذ القرار والتفاعل مع السوق.

✓ المحور الثالث: التوجه المقاولاتي

ويتكون هذا المحور من (18) عبارة تقيس مستوى التوجه المقاولاتي لدى الشباب من خلال عدة أبعاد سلوكية ونفسية، تتمثل أساساً في الرغبة في إنشاء المشاريع الخاصة، الاستعداد لتحمل المخاطر والمسؤولية، الميل نحو الاستقلالية المهنية، الثقة في القدرات الشخصية، القدرة على الابتكار، البحث عن الفرص الاستثمارية، إضافة إلى الاستعداد لتسيير المشاريع ومواجهة التحديات.

2- الأدوات المساعدة المعتمدة في الدراسة:

بالإضافة إلى الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المساعدة خلال العمل الميداني، وذلك بهدف تدعيم عملية جمع المعلومات، ورفع دقة الإجابات، وتوضيح بعض الجوانب المرتبطة بمتغيري الدراسة (الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي)، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

✓ المقابلة غير المقتنة:

تم في بعض الحالات التواصل المباشر مع بعض أفراد العينة أثناء تعبئة الاستبيان، حيث قامت الطالبتين بشرح بعض العبارات غير الواضحة للمبحوثين، وهو ما ساهم في تحسين جودة الإجابات وتقليل احتمالية سوء الفهم، وضمان قدر أكبر من الموضوعية في الاستجابة.

✓ الأسئلة الشفوية:

خلال عملية توزيع الاستبيانات واسترجاعها، تم توجيه مجموعة من الأسئلة الشفوية لبعض المستفيدين من مركز التطوير المقاولاتي بجامعة ميلة، بهدف تعميق الفهم حول بعض الجوانب المرتبطة بسلوكهم

الاستثماري وتوجههم المقاولاتي، خاصة تلك التي لا يمكن قياسها بشكل دقيق من خلال العبارات المغلقة في الاستبيان.

✓ الملاحظة المباشرة:

تم الاعتماد على أسلوب الملاحظة أثناء زيارة مركز التطوير المقاولاتي، وذلك من أجل التعرف على طبيعة الأنشطة المقدمة للمستفيدين، وكيفية تفاعلهم مع برامج التكوين والمرافقة، مما ساعد على تكوين تصور ميداني أوضح حول واقع الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي لدى الشباب محل الدراسة.

المطلب الثاني: أساليب وطرق المعالجة الإحصائية

إن استخدام الأساليب الإحصائية يساعد على ربط واستقراء وتحليل النتائج وإثباتها رياضياً ما يزيد من دقتها ومصداقيتها، وهذا ما يدفع بنا للاستعانة بمختلف النماذج والطرق المنهجية والإحصائية.

فبعد فحص جميع الاستبانات المسترجعة، قمنا بتفريغ وإدخال بياناتها في الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) والذي يُرمز له اختصاراً (SPSS)، ويحتوي على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تتدرج ضمن الإحصاء الوصفي والاستدلالي ومن خلاله فقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية: تم الاستعانة بها للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 2- معامل الارتباط بيرسون "Pearson": تم استخدامه لمعرفة درجة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من الارتباط الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 3- معامل الثبات "آلفا كرونباخ Cronbach Alpha": تم استخدامه للتأكد من ثبات الاستبانة، حيث أنه من الناحية التطبيقية يعتبر ثبات أداة الدراسة:

❖ ضعيفاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ أقل من (0.6)؛

❖ مقبولاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ يتراوح بين (0.6 و 0.7)؛

❖ جيداً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ يتراوح بين (0.7 و 0.8)؛

❖ ممتازاً: إذا كان معامل آلفا كرونباخ أكبر من (0.8).

4- المتوسط الحسابي: تم استخدامه لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات أبعاد ومحاور الاستبانة، كما تم استخدامه في تحديد درجة الموافقة وترتيب العبارات.

5- الانحراف المعياري: تمت الاستعانة به من أجل معرفة مقدار تشتت الإجابات وانحرافها حول العبارات والأبعاد والمحاور عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدامه في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسطات الحسابية.

6- الانحدار الخطي البسيط: وهذا من أجل اختبار تأثير المتغير المستقل (الوعي الاستثماري) بأبعاده على المتغير التابع (التوجه المقاولاتي).

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الدراسة

يُعد اختبار الصدق والثبات من المراحل الأساسية في بناء أدوات البحث العلمي، حيث يهدف إلى التأكد من صلاحية الاستبيان لقياس ما صُمم من أجله، وضمان دقة النتائج وقابليتها للتفسير والتعميم. وفي هذا الإطار، تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة وفق الخطوات التالية:

أولاً: الصدق الظاهري لأداة الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان في صورته الأولى، تم عرضه على الأستاذ المشرف وعدد من الأساتذة المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وذلك بهدف تقييم مدى وضوح العبارات وسلامة صياغتها، ومدى ارتباطها بمحاور الدراسة، وكذا مدى ملائمتها لقياس متغيري الدراسة المتمثلين في الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي.

كما تم طلب إبداء الرأي حول شمولية فقرات الاستبيان وتوازنها، ومدى كفايتها لتغطية مختلف الأبعاد النظرية للدراسة، إضافة إلى مراجعة الصياغة اللغوية والتقنية للعبارات، واقتراح التعديلات أو الحذف أو الإضافة عند الاقتضاء.

وبناءً على الملاحظات المقدمة من طرف المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة على بعض العبارات، سواء بالحذف أو إعادة الصياغة، مما أدى إلى الوصول للنسخة النهائية للاستبيان المعتمد في الدراسة (أنظر الملحق رقم 01).

ثانياً: الصدق البنائي

بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة، تم الانتقال إلى التأكد من الصدق البنائي والذي يقيس مدى الارتباط الداخلي لعباراتها، ومدى انتماء كل عبارة للبعد أو المحور الذي تقع فيه. ولمعرفة مدى وجود التجانس الداخلي بين إجابات أفراد العينة حول عبارات أبعاد الاستبيان، تم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson" ومستوى الدلالة "sig" وقد جاءت النتائج كما يلي:

- الارتباط الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول:

جاءت نتائج الارتباط الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أبعاد المحور الأول والدرجة الكلية للبعد

الوعي الاستثماري									
المعرفة الاستثمارية		الوعي بالمخاطر		التخطيط المالي		اتخاذ القرار الاستثماري		الوعي بالسوق	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
01	0.921**	05	0.840**	09	0.783**	13	0.815**	17	0.851**
02	0.757**	06	0.640**	10	0.727**	14	0.619**	18	0.500**
03	0.443**	07	0.715**	11	0.549**	15	0.467**	19	0.732**
04	0.906**	08	0.807**	12	0.768**	17	0.783**	20	0.801**

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، *دال إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أبعاد محور الوعي الاستثماري والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه تراوحت ما بين (0.443) للعبارة رقم (03) عند مستوى الدلالة (0.01) و (0.921) للعبارة رقم (01) عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لهذه العبارات.

- الارتباط الداخلي لعبارات المحور الثاني:

جاءت نتائج الارتباط الداخلي لعبارات المحور الثاني كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

التوجه المقاولاتي					
معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
0.418**	13	0.314*	07	0.714**	01
0.622**	14	0.280*	08	0.439**	02
0.736**	15	0.413**	09	0.367**	03
0.582**	16	0.333**	10	0.486**	04
0.410**	17	0.544**	11	0.443**	05
0.859**	18	0.658**	12	0.607**	06

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، *دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور التوجه المقاولاتي والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.280) للعبارة رقم (08) عند مستوى الدلالة (0.05) و (0.859) للعبارة رقم (18) عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لهذه العبارات.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"

يشير مفهوم ثبات أداة الدراسة إلى أن الأداة تعطي نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا طبقت أكثر من مرة على نفس العينة وفي ظروف مماثلة، بحيث هناك عدة طرق للتحقق من ثبات أداة القياس، اخترنا من بينها "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"، أين قمنا بحساب "معامل ثبات آلفا كرونباخ Alpha Crombach" لأبعاد ومحاور الدراسة بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الكلي للأداة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "آلفا كرونباخ Alpha Crombach"

محاوّر الدراسة	أبعاد الدراسة	رقم العبارات	معامل ثبات آلفا كرونباخ	جودة القياس
أبعاد محور الوعي الاستثماري	بعد المعرفة الاستثمارية	04-01	0.836	ممتاز
	بعد الوعي بالمخاطر	08-05	0.838	ممتاز
	بعد التخطيط المالي	12-09	0.798	جيد
	بعد اتخاذ القرار الاستثماري	16-13	0.758	جيد
	بعد الوعي بالسوق	20-17	0.770	جيد
محور الوعي الاستثماري		20-01	0.930	ممتاز
محور التوجه المقاولاتي		18-01	0.825	ممتاز
الثبات الكلي		/	0.938	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

نلاحظ من الجدول رقم () أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد ومحاور الدراسة قد انحصرت ما بين (75.8% و 93.0%) بدرجة ثبات من جيدة إلى ممتازة، كما أن درجة الثبات الكلي هي الأخرى ممتازة حيث بلغت (93.8%)، مما يدل على أن هذه الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات ممتازة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نتائج عملية المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج (spss)، وذلك قصد التعرف على نتائج التحليل لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص والسمات الشخصية لأفراد العينة تم توزيعها حسب متغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، مدة التكوين بالمركز، إتمام فترة التكوين، الغرض الأساسي من التكوين، التفكير في إنشاء مشروع، قبول تمويل المشروع، المباشرة في تجسيد المشروع، المشاركة في نشاطات المقاولاتية الأخرى).

الجدول رقم 9: البيانات الشخصية والديموغرافية لأفراد العينة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
01	الجنس	ذكر	30	50.0
		أنثى	30	50.0
02	العمر	أقل من 20 سنة	02	3.3
		20-25 سنة	39	65.0
		26-30 سنة	17	28.3
		أكثر من 30 سنة	02	3.3
03	المستوى التعليمي	ليسانس	14	23.3
		ماستر	43	71.7
		دكتوراه	01	1.7
		أخرى	02	3.3
04	الوضعية المهنية	طالب	36	60.0
		موظف	12	20.0

20.0	12	بطل		
33.3	20	علوم اقتصادية	التخصص	05
30.0	18	تقني/هندسي		
8.3	05	علوم إنسانية واجتماعية		
28.3	17	أخرى		
93.3	56	أقل من 3 أشهر	مدة التكوين بالمركز	06
6.7	04	أكثر من 6 أشهر		
28.3	17	نعم	هل أتممت فترة التكوين	07
71.7	43	لا		
68.3	41	إنشاء مشروع	الغرض الأساسي من التكوين؟	08
16.7	10	اكتساب معارف		
3.3	02	تحسين فرص التوظيف		
11.7	07	أخرى		
93.3	56	نعم	هل فكرت فعلياً في إنشاء مشروع؟	09
6.7	04	لا		
5.0	03	لا	هل تم قبول تمويل مشروعك	10
95.0	57	لم أقدم طلباً		
10.0	06	نعم	هل باشرت في تجسيد مشروعك ميدانياً؟	11
90.0	54	لا		
40.0	24	نعم	هل تشارك في نشاطات مقاولاتية أخرى (ملتقيات، مسابقات)؟	12
60.0	36	لا		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

أظهرت نتائج نتائج الجدول أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس يشير إلى وجود تقارب أو تطابق في عدد الذكور والإناث، وهو ما يعكس طبيعة الفئة المستهدفة داخل مركز التطوير المقاولاتي الذي يستقطب شباباً من الجنسين دون تمييز واضح.

أما من حيث العمر، فقد تبين أن الفئة الغالبة هي فئة الشباب (20-25 سنة)، وهي الفئة الأكثر إقبالاً على برامج التكوين المقاولاتي، في حين سجلت الفئات الأخرى نسباً أقل، وهو ما يؤكد أن الدراسة تستهدف أساساً فئة شبابية في مرحلة التكوين أو ما بعد التخرج.

وبخصوص المستوى التعليمي، فإن أغلب أفراد العينة من مستوى جامعي (ليسانس أو ماستر)، مما يدل على أن العينة تتميز بمستوى تعليمي يسمح بفهم أفضل لمفاهيم الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي.

كما بينت النتائج أن أغلب المبحوثين هم طلبة أو بطلون، في حين تمثل فئة الموظفين نسبة ضعيفة، وهو ما يفسر توجه هذه الفئة نحو المقاولاتية كبديل مهني مستقبلي.

أما فيما يتعلق بمدة التكوين، فقد تبين أن أغلب أفراد العينة استفادوا من تكوين يتراوح بين 3 و6 أشهر، وهو ما يعكس امتلاكهم لخبرة تكوينية متوسطة في مجال المقاولاتية.

وفيما يخص الجوانب المرتبطة بالمشروع المقاولاتي، فقد أظهرت النتائج أن نسبة معتبرة من أفراد العينة لديهم نية لإنشاء مشروع، بينما نسبة قليلة فقط شرعت فعلياً في التنفيذ أو حصلت على تمويل، مما يدل على أن أغلبهم ما زالوا في مرحلة التوجه وليس الإنجاز الفعلي.

وبشكل عام، فإن خصائص العينة تتماشى مع موضوع الدراسة، حيث يغلب عليها الطابع الشبابي والمستوى الجامعي، مع وجود توجه واضح نحو إنشاء مشاريع مستقبلية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة

جاء هذا المطلب كمحاولة لعرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات ومحاور الدراسة.

ومن أجل تحديد طول فئات مقياس "ليكارث الخماسي" المستخدم في محاور الدراسة تم حساب "المدى" بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس "ليكارث" ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة أي ($5/4 = 0.8$)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في

المقياس (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8 + 1 = 1.8) وهكذا يصبح طول الخلايا أو الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 10: فئات مقياس "likert" الخماسي ودلالاتها

رقم الفئة	المجال	الدرجات	الوزن	مستوى الأهمية
الأولى	[1.80-1]	غير موافق بشدة	1	ضعيف جداً
الثانية	[2.60-1.81]	غير موافق	2	ضعيف
الثالثة	[3.40-2.61]	محايد	3	متوسط
الرابعة	[4.20-3.41]	موافق	4	مرتفع
الخامسة	[5-4.21]	موافق بشدة	5	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الطالبتين.

أولاً: تحليل إجابات أفراد العينة حول محور الوعي الاستثماري

يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في الوعي الاستثماري، ويحتوي على خمسة أبعاد، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة أبعاد هذا المتغير وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

1- بعد المعرفة الاستثمارية:

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: التحليل الوصفي لعبارات بعد "المعرفة الاستثمارية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
01	لدي إلمام كافٍ بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار .	2.98	1.112	20.777	0.000	02	متوسط
02	أدرك تماماً أهمية إعداد دراسة الجدوى قبل الانطلاق في المشروع.	2.95	0.982	23.279	0.000	03	متوسط
03	أمتلك معرفة جيدة بمختلف مصادر التمويل المتاحة حالياً.	2.97	1.073	21.416	0.000	02	متوسط
04	أستطيع التمييز بوضوح بين التكاليف، الإيرادات، وصافي الأرباح.	2.85	1.022	21.595	0.000	04	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد		2.92	0.975	23.172	0.000	مستوى الأهمية متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول الخاص ببعد المعرفة الاستثمارية، يتبين أن المتوسط الحسابي العام لهذا البعد بلغ (2.92) بانحراف معياري قدره (0.975)، وهو ما يشير إلى أن مستوى المعرفة الاستثمارية لدى أفراد العينة جاءت بدرجة متوسطة. وتدل هذه النتيجة على أن الشباب المستفيدين من مركز التطوير المقاولاتي يمتلكون قدراً مقبولاً من المعارف المرتبطة بمجال الاستثمار، غير أن هذا المستوى لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير.

وقد احتلت العبارة المتعلقة بالإلمام بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.98)، ما يعكس وجود وعي أولي بالمفاهيم الاستثمارية الأساسية لدى أفراد العينة، وهو أمر منطقي بالنظر إلى طبيعة التكوينات التي يقدمها المركز. كما جاءت عبارة المعرفة بمصادر التمويل المتاحة

في مرتبة متقدمة بمتوسط (2.97)، مما يدل على اهتمام الشباب بالتعرف على فرص التمويل باعتبارها من أهم متطلبات إنشاء المشاريع.

في المقابل، سجلت العبارة المتعلقة بالقدرة على التمييز بين التكاليف والإيرادات وصافي الأرباح أقل متوسط حسابي بلغ (2.85)، وهو ما يعكس وجود نوع من النقص في الجوانب المالية والتقنية المرتبطة بتسيير المشاريع.

وبصفة عامة، فإن نتائج هذا البعد توضح أن أفراد العينة يمتلكون مستوى متوسطاً من المعرفة الاستثمارية، وهو ما يعكس وجود اهتمام بالاستثمار والمقاولاتية، إلا أن هذا الوعي لا يزال بحاجة إلى تعزيز من خلال التكوين والتأطير المستمر.

2- بعد الوعي بالمخاطر:

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: التحليل الوصفي لعبارات بعد "الوعي بالمخاطر"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
05	أدرك أن أي نشاط استثماري ينطوي بالضرورة على درجات من المخاطرة.	3.62	1.043	26.860	0.000	02	مرتفع
06	لدي القدرة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه مشروعك المستقبلي.	3.17	1.011	24.256	0.000	03	متوسط
07	أعي جيداً أهمية وضع خطط بديلة (طوارئ) لمواجهة الأزمات.	3.10	0.986	24.345	0.000	04	متوسط
08	أفهم طبيعة العلاقة الطردية بين	3.78	0.958	30.580	0.000	01	مرتفع

						مستوى المخاطرة والعائد المتوقع.
مستوى الأهمية مرتفع	0.000	34.764	0.824	3.70	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

أظهرت نتائج هذا البعد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.70) بانحراف معياري قدره (0.824)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الوعي بالمخاطر لدى أفراد العينة جاء مرتفعاً. ويعكس ذلك إدراك الشباب لطبيعة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية ووعيهم بأهمية التعامل العقلاني مع التحديات التي قد تواجه المشاريع المقاولاتية.

وقد سجلت العبارة المتعلقة بفهم العلاقة بين المخاطرة والعائد المتوقع أعلى متوسط حسابي بلغ (3.78)، وهو ما يدل على أن أغلب أفراد العينة يدركون أن ارتفاع الأرباح المحتملة يرتبط غالباً بارتفاع مستوى المخاطرة. كما جاءت عبارة إدراك أن أي نشاط استثماري ينطوي على مخاطر بمتوسط مرتفع بلغ (3.62)، وهو ما يعكس وعياً عاماً بطبيعة البيئة الاستثمارية.

أما العبارات المرتبطة بالقدرة على تحديد المخاطر ووضع خطط بديلة، فقد جاءت بمستوى متوسط، مما يشير إلى أن الشباب رغم إدراكهم النظري للمخاطر، إلا أن قدرتهم العملية على التنبؤ بالأزمات ووضع حلول بديلة لا تزال محدودة.

وعليه، يمكن القول بأن أفراد العينة يتمتعون بدرجة جيدة من الوعي بالمخاطر الاستثمارية، وهو عنصر مهم في بناء التوجه المقاولاتي، لأن نجاح أي مشروع يتطلب القدرة على التعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطر المحتملة.

3- بعد التخطيط المالي:

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: التحليل الوصفي لعبارات بعد "التخطيط المالي"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
09	أعتبر التخطيط المالي الركيزة الأساسية لنجاح أي فكرة مقاولاتية.	3.72	1.010	28.505	0.000	04	مرتفع
10	أمتلك المهارة اللازمة لإعداد تقديرات أولية لتكاليف إنشاء المشروع.	3.78	0.904	32.429	0.000	02	مرتفع
11	أحرص على متابعة حركة النفقات والإيرادات بشكل دوري ومنتظم.	3.72	0.940	30.612	0.000	03	مرتفع
12	أدرك أهمية توفير "احتياطي مالي" لمواجهة النفقات غير المتوقعة.	3.82	0.983	22.201	0.000	01	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد		3.27	0.773	32.744	0.000	مستوى الأهمية متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي العام لبعد التخطيط المالي بلغ (3.27) بانحراف معياري قدره (0.773)، وهو ما يدل على أن مستوى التخطيط المالي لدى أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة. وقد احتلت العبارة المتعلقة بأهمية توفير احتياطي مالي لمواجهة النفقات غير المتوقعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.82)، ما يعكس إدراك الشباب لأهمية الاحتياط المالي في ضمان استقرار المشروع واستمراريته. كما سجلت عبارة امتلاك المهارة اللازمة لإعداد تقديرات أولية لتكاليف المشروع متوسطاً مرتفعاً بلغ (3.78)، وهو ما يعكس وجود وعي نسبي بأهمية دراسة الجوانب المالية قبل إطلاق المشروع.

في المقابل، جاءت بعض العبارات الأخرى بدرجات أقل نسبياً، خاصة تلك المرتبطة بالمتابعة الدورية للنفقات والإيرادات، مما يدل على أن الممارسات المالية لدى الشباب لا تزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتأطير.

وبصفة عامة، فإن نتائج هذا البعد توضح أن أفراد العينة يدركون أهمية التخطيط المالي في نجاح المشاريع، إلا أن تطبيق هذا التخطيط بشكل عملي ومنهجي ما يزال متوسطاً.

4- بعد اتخاذ القرار المالي:

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: التحليل الوصفي لعبارات بعد "اتخاذ القرار المالي"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
13	أعتمد على أسلوب التحليل المنطقي قبل اتخاذ أي قرار مالي.	3.02	1.000	23.270	0.000	03	متوسط
14	أقوم بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار الأنسب منها.	3.02	1.049	22.265	0.000	04	متوسط
15	أحرص على استشارة ذوي الاختصاص قبل اتخاذ قراراتي الاستثمارية الحاسمة.	3.10	1.020	23.539	0.000	02	متوسط
16	أقوم بتقييم نتائج قراراتي السابقة للاستفادة من الأخطاء.	3.75	0.932	31.166	0.000	01	مرتفع
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد	3.28	0.772	33.937	0.000		مستوى الأهمية متوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

يتضح من خلال نتائج هذا البعد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.28) بانحراف معياري قدره (0.772)، وهو ما يشير إلى أن مستوى اتخاذ القرار الاستثماري لدى أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة.

وقد جاءت العبارة المتعلقة بتقييم نتائج القرارات السابقة للاستفادة من الأخطاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، ما يدل على أن الشباب يبدون نوعاً من الوعي بأهمية التعلم من التجارب السابقة وتقادي الأخطاء مستقبلاً.

كما أظهرت النتائج أن أفراد العينة يعتمدون بدرجة متوسطة على التحليل المنطقي والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية، إضافة إلى الاستعانة بذوي الاختصاص قبل اتخاذ القرارات المهمة. ويعكس ذلك أن عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى الشباب لا تزال تتأثر بدرجة الخبرة والمعرفة المتوفرة لديهم.

وعموماً، فإن هذا البعد يبين أن أفراد العينة يمتلكون مستوى مقبول من الوعي المرتبط باتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أن هذا الجانب يحتاج إلى تطوير أكبر من خلال التدريب على مهارات التحليل والتخطيط واتخاذ القرار.

5- بعد الوعي بالسوق:

جاءت النتائج الخاصة بهذا البعد كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: التحليل الوصفي لعبارات بعد "الوعي بالسوق"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
17	لدي قدرة عالية على رصد واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.	3.47	1.016	26.423	0.000	04	مرتفع
18	أتابع باستمرار تغيرات السوق والتوجهات الاقتصادية الحديثة.	3.75	0.950	30.575	0.000	02	مرتفع
19	أرى أن تحليل استراتيجيات المنافسين ضرورة لا غنى عنها.	3.77	0.927	31.464	0.000	01	مرتفع

20	أدرك أهمية المرونة والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.	3.55	0.891	30.895	0.000	03	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد		3.51	0.789	34.435	0.000	مستوى الأهمية مرتفع	
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور		3.27	0.815	31.030	0.000	مستوى الأهمية مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

أظهرت نتائج هذا البعد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.51) بانحراف معياري قدره (0.789)، وهو ما يدل على أن مستوى الوعي بالسوق لدى أفراد العينة جاء مرتفع

وقد سجلت العبارة المتعلقة بأهمية تحليل استراتيجيات المنافسين أعلى متوسط حسابي بلغ (3.77)، ما يعكس إدراك الشباب لأهمية دراسة المنافسة وفهم طبيعة السوق قبل الدخول في أي مشروع استثماري. كما جاءت عبارة متابعة تغيرات السوق والتوجهات الاقتصادية الحديثة بمتوسط مرتفع بلغ (3.75)، وهو ما يدل على اهتمام أفراد العينة بالتطورات الاقتصادية وتأثيرها على فرص الاستثمار.

أما العبارة المرتبطة بالقدرة على اقتناص الفرص الاستثمارية، فقد جاءت بدرجة مرتفعة كذلك، وهو ما يعكس وجود توجه إيجابي نحو استغلال الفرص المتاحة داخل السوق.

وبشكل عام، فإن هذا البعد يؤكد أن أفراد العينة يمتلكون وعياً جيداً بطبيعة السوق ومتغيراته، وهو ما يمثل عاملاً مهماً في دعم التوجه المقاولاتي وتحسين فرص نجاح المشاريع المستقبلية.

وأظهرت نتائج تحليل محور الوعي الاستثماري أن مستوى الوعي الاستثماري لدى أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.27)، وهو ما يدل على امتلاك الشباب محل الدراسة لمستوى مقبول من المعارف والمهارات المرتبطة بالاستثمار. كما بينت النتائج أن بعدي الوعي بالمخاطر والوعي بالسوق سجلا مستوى مرتفع، في حين جاءت أبعاد المعرفة الاستثمارية، التخطيط المالي واتخاذ القرار الاستثماري بمستوى متوسط، مما يعكس وجود تفاوت في إدراك مختلف الجوانب الاستثمارية. وبصفة عامة، فإن أفراد العينة يمتلكون توجهاً إيجابياً نحو الاستثمار، إلا أنهم لا يزالون بحاجة إلى مزيد من التكوين والتأطير لتعزيز قدراتهم الاستثمارية والمقاولاتية.

ثانياً: تحليل إجابات أفراد العينة حول محور التوجه المقاولاتي

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة فيالتوجه المقاولاتي،ويحتوي على (18) عبارة، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات هذا المتغير وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم 16: التحليل الوصفي لعبارات محور"الوعي المقاولاتي"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	SIG	الترتيب	مستوى الأهمية
01	لدي رغبة جامحة في تأسيس مشروعني الخاص بدلاً من الوظيفة.	4.08	0.696	45.442	0.000	07	مرتفع
02	أعزم على إطلاق مشروعني فور توفر الظروف المواتية (تمويل، بيئة).	4.18	0.624	51.918	0.000	03	مرتفع
03	أنا مستعد لتحمل المسؤولية المالية والقانونية الناتجة عن مشروعني.	4.13	0.769	41.608	0.000	04	مرتفع
04	لا يشكل الخوف من "الفشل" عائقاً أمام طموحي في إنشاء مشروع.	4.10	0.681	46.603	0.000	05	مرتفع
05	أعتبر التحديات والصعوبات جزءاً طبيعياً ومحفزاً في العمل الحر.	4.02	0.701	44.391	0.000	08	مرتفع
06	لدي الاستعداد لخوض تجارب استثمارية حتى لو كانت نتائجها غير مضمونة.	4.20	0.708	45.931	0.000	02	مرتفع
07	أسعى دائماً لابتكار أفكار مشاريع خارج الصندوق.	4.28	0.739	44.923	0.000	01	مرتفع
08	أبحث بنشاط عن فجوات في السوق لتحويلها إلى فرص استثمارية.	4.10	0.951	33.382	0.000	06	مرتفع

09	أمتلك الشجاعة للبدء بخطوات فعلية قبل الآخرين في مجالي.	3.10	1.175	20.443	0.000	17	متوسط
10	أتابع باستمرار التطورات التكنولوجية لاكتشاف فرص جديدة.	3.07	1.023	23.222	0.000	18	متوسط
11	أفضل العمل لحسابي الخاص على أن أكون موظفاً لدى الغير.	3.57	0.981	28.174	0.000	14	مرتفع
12	أطمح لأن أكون صاحب القرار الأول والأخير في حياتي المهنية.	3.40	0.960	27.427	0.000	15	متوسط
13	الاستقلال المهني والمالي هو المحرك الأساسي لطموحاتي.	3.93	0.756	40.293	0.000	11	مرتفع
14	أفضل إدارة وتوجيه مشروعي الخاص وفق رؤيتي الشخصية.	3.18	0.983	25.091	0.000	16	مرتفع
15	أثق تماماً في قدراتي الشخصية على تأسيس وإدارة مشروع ناجح.	3.65	0.917	30.820	0.000	12	متوسط
16	لدي القدرة على اكتساب المهارات الإدارية والتقنية التي يتطلبها مشروعي.	3.62	0.958	29.233	0.000	13	مرتفع
17	أمتلك القوة والثقة اللازمة لمواجهة الأزمات المقاولاتية.	3.88	0.885	33.999	0.000	09	مرتفع
18	أعتبر نفسي قادراً على تسيير الموارد البشرية والمالية بكفاءة.	3.80	0.953	30.882	0.000	10	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور		3.94	0.658	46.600	0.000	مستوى الأهمية مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

أظهرت نتائج تحليل محور التوجه المقاولاتي أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ (3.94) بانحراف معياري قدره (0.658)، وهو ما يدل على أن مستوى التوجه المقاولاتي لدى أفراد العينة جاء مرتفعاً وفق مقياس الدراسة، وهذا ما يعكس وجود ميل واضح لدى الشباب نحو إنشاء مشاريع خاصة بدل الاعتماد على العمل الوظيفي.

وبالنظر إلى العبارات المكونة لهذا المحور، يتبين أن أغلبها سجلت مستويات مرتفعة من الموافقة، حيث تصدرت عبارة السعي لابتكار أفكار مشاريع جديدة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.28)، تليها عبارة الاستعداد لخوض تجارب استثمارية حتى في ظل عدم اليقين بمتوسط (4.20)، ثم عبارة العزم على إطلاق المشروع فور توفر الظروف المناسبة بمتوسط (4.18). وتدل هذه النتائج على أن أفراد العينة يتمتعون بدرجة عالية من الطموح والاستعداد للمبادرة المقاولاتية.

كما أظهرت النتائج أن الشباب محل الدراسة لديهم استعداد واضح لتحمل المسؤولية المرتبطة بالمشاريع، سواء المالية أو القانونية، إضافة إلى عدم اعتبار الخوف من الفشل عائقاً أساسياً أمام إنشاء المشاريع، وهو ما يعكس وجود توجه إيجابي نحو المخاطرة المحسوبة في المجال المقاولاتي.

في المقابل، سجلت بعض العبارات مستويات متوسطة، خاصة تلك المتعلقة بالجانب التطبيقي مثل امتلاك الشجاعة للبدء الفعلي أو متابعة التطورات التكنولوجية بشكل مستمر، وهو ما يشير إلى أن التوجه المقاولاتي لدى أفراد العينة قوي من حيث النية والرغبة، لكنه أقل قوة من حيث التجسيد العملي الفعلي.

وبصفة عامة، يمكن القول أن أفراد العينة يتميزون بتوجه مقاولاتي مرتفع يقوم أساساً على الرغبة في الاستقلال المهني، وابتكار الأفكار، واستغلال الفرص الاستثمارية، وهو ما يتماشى مع طبيعة الفئة الشبابية محل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة.

(H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة.

جاءت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA			
قبول الفرضية	B	R ²	R	(SIG)	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
	0.502	0.387	0.622	0.000	86.549	التوجه المقاولاتي	الوعي الاستثماري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

تُظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) الخاصة بنموذج الانحدار أن نموذج الدراسة يتمتع بدلالة إحصائية قوية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (86.549) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج ككل وصلاحيته لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

كما بلغ معامل الارتباط (R) قيمة قدرها (0.622)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية بين الوعي الاستثماري والتوجه المقاولاتي لدى الشباب، في حين بلغ معامل التحديد (R²) قيمة (0.387)، مما يعني أن الوعي الاستثماري يفسر ما نسبته (38.7%) من التغيرات الحاصلة في التوجه المقاولاتي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل الانحدار (B = 0.502) جاءت موجبة، مما يدل على وجود أثر إيجابي للوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي، أي أنه كلما ارتفع مستوى الوعي الاستثماري لدى الشباب ارتفع مستوى توجههم المقاولاتي.

وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، وبالتالي يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية

من أجل اختبار أثر أبعاد الوعي الاستثماري (المعرفة الاستثمارية، الوعي بالمخاطر، التخطيط المالي، اتخاذ القرار الاستثماري، الوعي بالسوق) على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة، يتم استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط والنتائج المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

✓ اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للمعرفة الاستثمارية على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة". ويمكن صياغتها كما يلي:

(H_0): لا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للمعرفة الاستثمارية على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

(H_1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للمعرفة الاستثمارية على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

وجاءت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نتائج اختبار الفرعية الأولى

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
قبول الفرضية	B	R ²	R	(SIG)	14.566	التوجه المقاولاتي	المعرفة الاستثمارية
	0.302	0.201	0.448	0.000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

تُبين نتائج تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الأولى أن النموذج ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (14.566) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.448$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المعرفة الاستثمارية والتوجه المقاولاتي، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.201$)، أي أن المعرفة الاستثمارية تفسر ما نسبته (20.1%) من التغيرات في التوجه المقاولاتي.

كما سجل معامل الانحدار ($B = 0.302$) قيمة موجبة، وهو ما يعكس أن تحسن مستوى المعرفة الاستثمارية يؤدي إلى ارتفاع مستوى التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للمعرفة الاستثمارية على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

✓ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالمخاطر على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H0): لا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالمخاطر على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة.

(H1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالمخاطر على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة.

وجاءت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: نتائج اختبار الفرضية الثانية

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
قبول الفرضية	B	R ²	R	(SIG)	F	التوجه	الوعي بالمخاطر
	0.367	0.211	0.459	0.000	15.506	المقاولاتي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS (28).

تُظهر نتائج تحليل التباين أن نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثانية يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (15.506) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج.

كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.459$)، وهو ما يعكس علاقة ارتباط متوسطة موجبة بين الوعي بالمخاطر والتوجه المقاولاتي، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.211$)، أي أن الوعي بالمخاطر يفسر ما نسبته (21.1%) من التغيرات في التوجه المقاولاتي.

كما سجل معامل الانحدار ($B = 0.367$) قيمة موجبة، مما يدل على أن ارتفاع مستوى الوعي بالمخاطر يعزز من التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للوعي بالمخاطر على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا".

✓ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للتخطيط المالي على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا".

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H_0): لا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للتخطيط المالي على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا".

(H_1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للتخطيط المالي على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا".

وجاءت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA			
قبول الفرضية	B	R^2	R	(SIG)	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
	0.438	0.265	0.514	0.000	20.872	التوجه المقاولاتي	التخطيط المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

تُبين نتائج تحليل الانحدار أن نموذج الفرضية الفرعية الثالثة يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (20.872) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية النموذج.

كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.514$)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين التخطيط المالي والتوجه المقاولاتي، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.265$)، أي أن التخطيط المالي يفسر ما نسبته (26.5%) من التغيرات في التوجه المقاولاتي.

كما سجل معامل الانحدار ($B = 0.438$) قيمة موجبة، مما يدل على أن تحسين مستوى التخطيط المالي يؤدي إلى تعزيز التوجه المقاولاتي.

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للتخطيط المالي على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

✓ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لاتخاذ القرار الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H_0): لا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لاتخاذ القرار الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

(H_1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لاتخاذ القرار الاستثماري على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة".

وجاءت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: نتائج اختبار الفرعية الرابعة

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA			
قبول الفرضية	B	R ²	R	(SIG)	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
	0.457	0.288	0.537	0.000	23.472	التوجه المقاولاتي	اتخاذ القرار الاستثماري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

تُظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (23.472) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج.

كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.537$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية بين اتخاذ القرار الاستثماري والتوجه المقاولاتي، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.288$)، أي أن هذا البعد يفسر ما نسبته (28.8%) من التغيرات في التوجه المقاولاتي.

كما سجل معامل الانحدار ($B = 0.457$) قيمة موجبة، مما يدل على أن جودة اتخاذ القرار الاستثماري تؤثر إيجابياً على التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) لاتخاذ القرار الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميله".

✓ اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالسوق على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميله".

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H0): لا "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالسوق على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا.

(H1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 للوعي بالسوق على التوجه الاستثماري لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا.

وجاءت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار الفرضية الخامسة

قرار الاختبار	معنوية العلاقة بين المتغيرين					متغيرات الدراسة	
	قيمة معامل الانحدار	معامل التفسير	معامل الارتباط	معنوية لنموذج الانحدار ANOVA	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	المتغير المستقل
قبول الفرضية	B	R ²	R	(SIG)	F	التوجه المقاولاتي	الوعي بالسوق
	0.627	0.565	0.752	0.000	75.325		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS) (28).

تُظهر نتائج تحليل الانحدار أن نموذج الفرضية الفرعية الخامسة يتمتع بدلالة إحصائية مرتفعة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (75.325) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على قوة معنوية النموذج.

كما بلغ معامل الارتباط ($R = 0.752$)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط قوية بين الوعي بالسوق والتوجه المقاولاتي، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.565$)، أي أن الوعي بالسوق يفسر ما نسبته (56.5%) من التغيرات في التوجه المقاولاتي.

كما سجل معامل الانحدار ($B = 0.627$) قيمة موجبة مرتفعة، مما يدل على أن الوعي بالسوق يعد من أقوى العوامل المؤثرة في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الشباب.

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه:
 "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للوعي بالسوق على التوجه المقاولاتي لدى الشباب بمركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلا".

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل التطبيقي، وبعد تحليل بيانات الاستبيان الموجه إلى عينة مكونة من (60) مفردة من الشباب المستفيدين من مركز التطوير المقاولاتي بجامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف - ميله، تم التوصل إلى نتائج مهمة حول متغيري الدراسة.

حيث أظهرت النتائج أن مستوى الوعي الاستثماري لدى أفراد العينة جاء بين المتوسط والمرتفع، مع تسجيل مستويات مرتفعة في الوعي بالمخاطر والوعي بالسوق، مقابل مستويات متوسطة في بقية الأبعاد. كما تبين أن مستوى التوجه المقاولاتي لدى الشباب كان مرتفعاً بصفة عامة، مما يعكس وجود رغبة واضحة لديهم في إنشاء مشاريع خاصة.

كما بينت نتائج اختبار الفرضيات أن جميع أبعاد الوعي الاستثماري لها أثر ذو دلالة إحصائية على التوجه المقاولاتي عند مستوى دلالة (0.05) مع اختلاف في قوة هذا الأثر، حيث كان بعد الوعي بالسوق الأكثر تأثيراً.

وبناءً عليه، يتبين أن الوعي الاستثماري يعد عاملاً مهماً في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الشباب، مما يبرز أهمية دعم التكوين والمرافقة المقاولاتية لتحويل هذه التوجهات إلى مشاريع فعلية.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب مع دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية، يمكن تأكيد على أن الوعي الاستثماري يعد عاملا محوريا في تعزيز الميل نحو المقاولاتية حيث يساهم في رفع مستوى إدراك الشباب لأهمية الاستثمار وتنمية مهاراتهم في اتخاذ القرار الاقتصادي وتحفيزهم على تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية.

وقد اظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الوعي الاستثماري لدى الشباب وبين توجههم نحو انشاء مشاريع مقاولاتية، اذ كامت ارتفع هذا الوعي زادت لديهم الرغبة في المبادرة وتحمل المخاطر المدروسة، كما بينت الدراسة الدور الفعال الذي يلعبه مركز تطوير المقاولاتية في نشر الثقافة الاستثمارية،

وبناء على ذلك يمكن القول أن تعزيز الوعي الاستثماري يمثل مدخلا أساسيا لدعم المقاولاتية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

النتائج النظرية:

- إنصياغة الاطار المفاهيمي للاستثمار من شأنه ان يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج.
- ظهر مصطلح الاستثمار لتعزيز تنمية روح المبادلة والمقولة من خلال تشجيع انشاء مشاريع جديدة.
- يعتبر الوعي الاستثماري من أهم الوسائل التي تساهم في نشر الفكر المقاولاتي، من خلال تعزيز إدراك الافراد لأهمية الاستثمار وتشجيعهم على تبني المبادرات والمشاريع الخاصة.
- ساهم التعليم المقاولاتي في رفع جودة التحصيل العلمي لدى طلبة المركز المقاولاتي.
- يهدف التوجه المقاولاتي لتشجيع الافراد خاصة الشباب على تحويل أفكارهم ومبادراتهم إلى مشاريع اقتصادية ناجحة.
- ظهور مصطلح التوجه المقاولاتي يشير إلى تزايد الاهتمام بفكرة انشاء المشاريع والعمل الحر كبديل للوظيفة التقليدية.

النتائج التطبيقية:

أولاً: النتائج

1. أظهرت الدراسة أن مستوى الوعي الاستثماري لدى الشباب المستفيدين من مركز تطوير المقاولاتية جاء في مجمله في مستوى متوسط، مما يعكس وجود قاعدة معرفية أولية تحتاج إلى تعزيز وتطوير مستمر.
2. سجل بعدا الوعي بالمخاطر والوعي بالسوق مستوى مرتفع مقارنة ببقية الأبعاد، وما يدل على إدراك جيد لطبيعة البيئة الاستثمارية ومتغيراتها لدى أفراد العينة.
3. جاءت أبعاد المعرفة الاستثمارية والتخطيط المالي واتخاذ القرار الاستثماري في مستوى المتوسط، مما يشير إلى وجود فجوة في الجوانب التطبيقية والتقنية المرتبطة بإدارة المشاريع.
4. بينت النتائج أن مستوى التوجه المقاولاتي لدى الشباب كان مرتفع، وهو ما يعكس وجود رغبة قوية نحو إنشاء مشاريع خاصة والانتقال نحو العمل الحر.
5. أظهرت النتائج وجود ميل واضح لدى أفراد العينة نحو الابتكار واقتناص الفرص الاستثمارية، مما يدل على توفر عناصر الدافعية المقاولاتية لديهم.
6. كشفت الدراسة عن ضعف نسبي في ترجمة التوجه المقاولاتي إلى سلوك فعلي، فتبقى غالبية المبحوثين في مرحلة النية دون التجسيد الفعلي للمشاريع.
7. أظهرت نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوعي الاستثماري في التوجه المقاولاتي لدى الشباب.
8. أوضحت النتائج أن الوعي الاستثماري يفسر نسبة معتبرة من التغير في التوجه المقاولاتي، ما يؤكد أهميته كمتغير مؤثر في تشكيل السلوك المقاولاتي.
9. تبين أن بعد الوعي بالسوق هو الأكثر تأثيراً على التوجه المقاولاتي مقارنة ببقية الأبعاد، مما يعكس أهمية المعرفة السوقية في تحفيز المبادرة المقاولاتية.
10. أكدت النتائج أن تعزيز الوعي الاستثماري يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى التوجه المقاولاتي، لكنه لا يكفي وحده دون دعم بيئي وتمويلي ومرافقة عملية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز برامج التكوين داخل مركز التطوير المقاولاتي من خلال التركيز على الجوانب التطبيقية في الاستثمار بدل الاقتصار على الجوانب النظرية.
2. إدراج وحدات تدريبية متخصصة في التخطيط المالي وإعداد دراسات الجدوى، نظراً لضعف هذا الجانب لدى أفراد العينة.
3. تطوير مهارات اتخاذ القرار الاستثماري لدى الشباب من خلال ورشات عملية تعتمد على دراسة حالات واقعية لمشاريع ناجحة وفاشلة.
4. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الاستثمارية عبر تنظيم دورات تدريبية حول تحليل الأخطار ووضع خطط الطوارئ للمشاريع.
5. دعم التوجه نحو السوق من خلال توفير معلومات اقتصادية حديثة حول الفرص الاستثمارية والتغيرات في البيئة الاقتصادية.
6. تشجيع الشباب على الانتقال من مرحلة النية إلى مرحلة التنفيذ من خلال مرافقة أولية للمشاريع في مراحلها الأولى.
7. ضرورة تعزيز آليات التمويل والمرافقة المقاولاتية لتقليص الفجوة بين التوجه المقاولاتي وتجسيد المشاريع على أرض الواقع.
8. إشراك المؤسسات الاقتصادية والمالية في برامج المركز لتوفير بيئة احتكاك مباشر بين الشباب وسوق العمل والاستثمار.
9. العمل على تطوير ثقافة الابتكار وريادة الأعمال داخل الوسط الجامعي عبر تنظيم مسابقات ومشاريع تحفيزية مستمرة.
10. التأكيد على أهمية التكامل بين التكوين، التمويل، والمرافقة لضمان تحويل الوعي الاستثماري إلى مشاريع اقتصادية حقيقية ومستدامة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
2. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون طبعة، 2011.
3. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003.
4. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1997.
5. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى - التأصيل العلمي والتطبيق العلمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
7. عليوشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
8. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، 2001.
9. هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
10. براهيم بن حراث حياة، سياسة واستراتيجية الاستثمار، الجزائر، 2019.2020.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. إبراهيم سالم، تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل تكلفة الإنفاق الاستثماري، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، 1979.

2. أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2014.
3. بالعجين رياض، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018-2019.
4. بن وارث جميلة، آليات تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016-2017.
5. تمجدين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
6. جلال أحمد، العاطي أمير، آليات تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والبنك الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، 2017-2018.
7. حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
8. حياة بن حراث، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2020-2021.
9. دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
10. رحمانى أسماء، دورة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008/2009.
11. سحاني الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
12. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

13. عبايدية أحلام، محددات الاختيار المهني لدى الطلبة الجامعيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، عنابة، 2007.
14. علام محمد رضا، دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017. 2018.
15. عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2007.
16. عيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022.
17. مجدوب خيرة، تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016. 2017.
18. مدخل خالد، التأمل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، 2011-2012.

ثالثاً: المجلات العلمية

1. أوبختي نصيرة وآخرون، دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة حالة مقالولي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتلمسان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020.
2. بروس خير الدين، ومدار لحسن، دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 01، الجزائر، 2007.
3. تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات والإشكالية العلمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009. 2010.
4. جابرة مجدوب، أحمد تي، دور التوجه المقاولاتي في تحسين أداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2023.

5. قومي عبد الحميد وبن علي حنان، روح المقاوالتية ودورها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجزائر 02، 2018.

رابعاً: الملتقيات والندوات العلمية

1. بوبكر زعرورة وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي.

2. حسين بن ناجي، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.

3. لبحيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، 1413 أفريل، 2008.

خامساً: القوانين والتقارير الرسمية

1. القانون رقم 09.16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار (المادتين 12 و 13).

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 1998.

سادساً: لقاءات ومحاضرات

1. بودرجة رمزي (مدير مركز التطوير المقاوالتية)، لقاء تحسيبي حول مركز التطوير المقاوالتية، يوم 10 ماي 2026.

2. عماد منسي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية: دراسة الجدوى البيئية والقانونية، محاضرة موجهة إلى الدكتورة هالة حمد ماجود.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Djuation. E; Management des projets Technique d'evaluation: analyse choix et planification; Harmattan innoval, paris, France, 2004.
2. L. J. Fillion, Management des PME, Pearson Education, Canada 2007.
3. benabde el taib farhat (économie contemporaine) revue académique semestrielle, éditée par l'institut des sciences économiques et des sciences de gestion - Khemis miliana - Algérie N° 08 octobre 2010.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف-ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
السنة الجامعية: 2025-2026

استبيان مذكرة ماستر بعنوان:

أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب
دراسة حالة مركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة

إشراف الأستاذ:

د. هبول محمد

إعداد الطالبتين:

- جبلي رانية

- بوزغول خولة

السيد/السيدة المحترم،

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة أثر الوعي الاستثماري على التوجه المقاولاتي لدى الشباب دراسة حالة مركز التطوير المقاولاتي لجامعة ميلة. نرجو منكم التفضل بالإجابة عن هذا الاستبيان بكل موضوعية، وذلك بوضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعبر عن رأيكم. ونؤكد لكم أن المعلومات المقدمة ستستعمل لأغراض علمية فقط وستعامل بسرية تامة.

توضيح المصطلحات الأساسية في الاستبيان:

-الوعي الاستثماري: مدى معرفة الفرد بكيفية استثمار المال أو إطلاق مشروع بطريقة مدروسة وناجحة .

-التوجه المقاولاتي: الميل والرغبة في إنشاء مشروع خاص بذل العمل كموظف .

-المشروع المقاولاتي: فكرة عمل خاص يهدف لتحقيق الربح (شركة، مؤسسة، نشاط حر).

المحور الأول: البيانات الشخصية (التعريفية)

يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

-الجنس :ذكر ☐ أنثى ☐

-العمر :أقل من 20 سنة ☐ 20-25 سنة ☐ 26-30 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

-المستوى التعليمي :ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى:.....

-الوضعية المهنية: طالب ☐ موظف ☐ بطل ☐ أخرى:.....

-التخصص:علوم اقتصادية/تجارية/تسيير ☐ تقني/هندسي ☐ علوم إنسانية واجتماعية ☐
أخرى ☐

-مدة التكوين بالمركز: أقل من 3 أشهر 3-6 ☐ أشهر ☐ أكثر من 6 أشهر ☐

-هل أتممت فترة التكوين؟ ☐ نعم ☐ لا

-الغرض الأساسي من التكوين :إنشاء مشروع ☐ اكتساب معارف ☐ تحسين فرص التوظيف
☐ أخرى ☐

-هل فكرت فعلياً في إنشاء مشروع؟ ☐ نعم ☐ لا ☐

-هل تم قبول تمويل مشروعك؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لم أقدم طلباً بعد ☐

-هل باشرت في تجسيد مشروعك ميدانياً؟ ☐ نعم ☐ لا ☐

-هل تشارك في نشاطات مقاولاتية أخرى (ملتقيات، مسابقات)؟ ☐ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: الوعي الاستثماري

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولاً-بعد المعرفة الاستثمارية						
1	لدي إلمام كافٍ بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار.					
2	أدرك تماماً أهمية إعداد دراسة الجدوى قبل الانطلاق في المشروع.					
3	أمتلك معرفة جيدة بمختلف مصادر التمويل المتاحة حالياً.					
4	أستطيع التمييز بوضوح بين التكاليف، الإيرادات، وصافي الأرباح.					
ثانياً- بعد الوعي بالمخاطر						
5	أدرك أن أي نشاط استثماري ينطوي بالضرورة على درجات من المخاطرة.					
6	لدي القدرة على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه مشروعي المستقبلي.					
7	أعي جيداً أهمية وضع خطط بديلة (طوارئ) لمواجهة الأزمات.					
8	أفهم طبيعة العلاقة الطردية بين مستوى المخاطرة والعائد المتوقع.					
ثالثاً-بعد التخطيط المالي						
9	أعتبر التخطيط المالي الركيزة الأساسية لنجاح أي فكرة مقاولانية.					
10	أمتلك المهارة اللازمة لإعداد تقديرات أولية لتكاليف إنشاء المشروع.					
11	أحرص على متابعة حركة النفقات والإيرادات بشكل دوري ومنتظم.					
12	أدرك أهمية توفير "احتياطي مالي" لمواجهة النفقات غير المتوقعة.					
رابعاً-بعد اتخاذ القرار الاستثماري						
13	أعتمد على أسلوب التحليل المنطقي قبل اتخاذ أي قرار مالي.					
14	أقوم بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة					

					لاختيار الأنسب منها.	
					أحرص على استشارة ذوي الاختصاص قبل اتخاذ قراراتي الاستثمارية الحاسمة.	15
					أقوم بتقييم نتائج قراراتي السابقة للاستفادة من الأخطاء.	16
خامساً-بعد الوعي بالسوق						
					لدي قدرة عالية على رصد واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.	17
					أتابع باستمرار تغيرات السوق والتوجهات الاقتصادية الحديثة.	18
					أرى أن تحليل استراتيجيات المنافسين ضرورة لا غنى عنها.	19
					أدرك أهمية المرونة والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.	20

المحور الثالث: التوجه المقاولاتي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	لدي رغبة جامحة في تأسيس مشروع خاص بدلاً من الوظيفة.					
2	أعزم على إطلاق مشروع فور توفر الظروف المواتية (تمويل، بيئة).					
3	أنا مستعد لتحمل المسؤولية المالية والقانونية الناتجة عن مشروع.					
4	لا يشكل الخوف من "الفشل" عائقاً أمام طموحي في إنشاء مشروع.					
5	أعتبر التحديات والصعوبات جزءاً طبيعياً ومحفزاً في العمل الحر.					
6	لدي الاستعداد لخوض تجارب استثمارية حتى لو كانت نتائجها غير مضمونة.					
7	أسعى دائماً لابتكار أفكار مشاريع خارج الصندوق.					
8	أبحث بنشاط عن فجوات في السوق لتحويلها إلى					

					فرص استثمارية.	
					أمتك الشجاعة للبدء بخطوات فعلية قبل الآخرين في مجالي.	9
					أتابع باستمرار التطورات التكنولوجية لاكتشاف فرص جديدة.	10
					أفضل العمل لحسابي الخاص على أن أكون موظفاً لدى الغير.	11
					أطمح لأن أكون صاحب القرار الأول والآخر في حياتي المهنية.	12
					الاستقلال المهني والمالي هو المحرك الأساسي لطموحاتي.	13
					أفضل إدارة وتوجيه مشروعي الخاص وفق رؤيتي الشخصية.	14
					أثق تماماً في قدراتي الشخصية على تأسيس وإدارة مشروع ناجح.	15
					لدي القدرة على اكتساب المهارات الإدارية والتقنية التي يتطلبها مشروعي.	16
					أمتك القوة والثقة اللازمة لمواجهة الأزمات المقاوالتية.	17
					أعتبر نفسي قادراً على تسيير الموارد البشرية والمالية بكفاءة.	18

قائمة الأساتذة لمحكمين للاستبيان:

1-د.علاء الدين مجذوب/جامعة ميله

2-د.علي بن الطيب/ جامعة ميله

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج spss

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	X1
B1	Corrélation de Pearson	1	,729**	,397**	,669**	,921**
	Sig. (bilatérale)		,000	,002	,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B2	Corrélation de Pearson	,729**	1	,529**	,651**	,757**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B3	Corrélation de Pearson	,397**	,529**	1	,413**	,443**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000		,001	,000
	N	60	60	60	60	60
B4	Corrélation de Pearson	,669**	,651**	,413**	1	,906**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001		,000
	N	60	60	60	60	60
X1	Corrélation de Pearson	,921**	,757**	,443**	,906**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		B5	B6	B7	B8	X2
B5	Corrélation de Pearson	1	,592**	,664**	,356**	,840**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,005	,000
	N	60	60	60	60	60
B6	Corrélation de Pearson	,592**	1	,799**	,458**	,640**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B7	Corrélation de Pearson	,664**	,799**	1	,507**	,715**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B8	Corrélation de Pearson	,356**	,458**	,507**	1	,807**
	Sig. (bilatérale)	,005	,000	,000		,000
	N	60	60	60	60	60
X2	Corrélation de Pearson	,840**	,640**	,715**	,807**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		B9	B10	B11	B12	X3
B9	Corrélation de Pearson	1	,842**	,806**	,203	,783**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,120	,000
	N	60	60	60	60	60
B10	Corrélation de Pearson	,842**	1	,804**	,279*	,727**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,031	,000
	N	60	60	60	60	60
B11	Corrélation de Pearson	,806**	,804**	1	,035	,549**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,793	,000
	N	60	60	60	60	60
B12	Corrélation de Pearson	,203	,279*	,035	1	,768**
	Sig. (bilatérale)	,120	,031	,793		,000
	N	60	60	60	60	60
X3	Corrélation de Pearson	,783**	,727**	,549**	,768**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		B13	B14	B15	B16	X4
B13	Corrélation de Pearson	1	,630**	,264*	,277*	,815**
	Sig. (bilatérale)		,000	,041	,032	,000
	N	60	60	60	60	60
B14	Corrélation de Pearson	,630**	1	,600**	,351**	,619**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,006	,000
	N	60	60	60	60	60
B15	Corrélation de Pearson	,264*	,600**	1	,490**	,467**
	Sig. (bilatérale)	,041	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B16	Corrélation de Pearson	,277*	,351**	,490**	1	,783**
	Sig. (bilatérale)	,032	,006	,000		,000
	N	60	60	60	60	60
X4	Corrélation de Pearson	,815**	,619**	,467**	,783**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		B17	B18	B19	B20	X5
B17	Corrélation de Pearson	1	,562**	,621**	,367**	,851**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,004	,000
	N	60	60	60	60	60
B18	Corrélation de Pearson	,562**	1	,491**	,245	,500**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,059	,000
	N	60	60	60	60	60
B19	Corrélation de Pearson	,621**	,491**	1	,589**	,732**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60
B20	Corrélation de Pearson	,367**	,245	,589**	1	,801**
	Sig. (bilatérale)	,004	,059	,000		,000
	N	60	60	60	60	60
X5	Corrélation de Pearson	,851**	,500**	,732**	,801**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		C1	C2	C3	C4	C5	C6	Y
C1	Corrélation de Pearson	1	,667**	,580**	,697**	,588**	,791**	,714**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C2	Corrélation de Pearson	,667**	1	,654**	,474**	,613**	,682**	,439**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C3	Corrélation de Pearson	,580**	,654**	1	,621**	,593**	,665**	,367**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,004
	N	60	60	60	60	60	60	60
C4	Corrélation de Pearson	,697**	,474**	,621**	1	,671**	,625**	,486**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C5	Corrélation de Pearson	,588**	,613**	,593**	,671**	1	,676**	,443**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C6	Corrélation de Pearson	,791**	,682**	,665**	,625**	,676**	1	,607**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
Y	Corrélation de Pearson	,714**	,439**	,367**	,486**	,443**	,607**	1

Sig. (bilatérale)	,000	,000	,004	,000	,000	,000	
N	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

		Corrélations						
		C7	C8	C9	C10	C11	C12	Y
C7	Corrélation de Pearson	1	,731**	,006	,042	,196	,100	,314*
	Sig. (bilatérale)		,000	,965	,751	,134	,445	,015
	N	60	60	60	60	60	60	60
C8	Corrélation de Pearson	,731**	1	,006	,063	,084	-,007	,280*
	Sig. (bilatérale)	,000		,963	,634	,526	,955	,030
	N	60	60	60	60	60	60	60
C9	Corrélation de Pearson	,006	,006	1	,671**	,200	,204	,413**
	Sig. (bilatérale)	,965	,963		,000	,125	,117	,001
	N	60	60	60	60	60	60	60
C10	Corrélation de Pearson	,042	,063	,671**	1	,232	,283*	,333**
	Sig. (bilatérale)	,751	,634	,000		,074	,028	,009
	N	60	60	60	60	60	60	60
C11	Corrélation de Pearson	,196	,084	,200	,232	1	,583**	,544**
	Sig. (bilatérale)	,134	,526	,125	,074		,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C12	Corrélation de Pearson	,100	-,007	,204	,283*	,583**	1	,658**
	Sig. (bilatérale)	,445	,955	,117	,028	,000		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
Y	Corrélation de Pearson	,314*	,280*	,413**	,333**	,544**	,658**	1
	Sig. (bilatérale)	,015	,030	,001	,009	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

		Corrélations						
		C13	C14	C15	C16	C17	C18	Y
C13	Corrélation de Pearson	1	-,120	-,132	,221	,166	,334**	,418**
	Sig. (bilatérale)		,361	,315	,089	,206	,009	,001
	N	60	60	60	60	60	60	60
C14	Corrélation de Pearson	-,120	1	,260*	,094	,103	,257*	,622**
	Sig. (bilatérale)	,361		,045	,476	,434	,048	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C15	Corrélation de Pearson	-,132	,260*	1	,230	,220	,190	,736**

	Sig. (bilatérale)	,315	,045		,077	,091	,146	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C16	Corrélation de Pearson	,221	,094	,230	1	,486**	,620**	,582**
	Sig. (bilatérale)	,089	,476	,077		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
C17	Corrélation de Pearson	,166	,103	,220	,486**	1	,434**	,410**
	Sig. (bilatérale)	,206	,434	,091	,000		,001	,001
	N	60	60	60	60	60	60	60
C18	Corrélation de Pearson	,334**	,257*	,190	,620**	,434**	1	,859**
	Sig. (bilatérale)	,009	,048	,146	,000	,001		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
Y	Corrélation de Pearson	,418**	,622**	,736**	,582**	,410**	,859**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	,001	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Echelle : X1

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,836	4

Echelle : X2

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,838	4

Echelle : X3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,792	4

Echelle : X4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,758	4

Echelle : X5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	4

Echelle : X

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,930	20

Echelle : Y

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,825	18

Echelle : TOTAL

Statistiques de fiabilité

الملاحق

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,938	38

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	50,0	50,0	50,0
	أنثى	30	50,0	50,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		العمر			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 20 أقل من	2	3,3	3,3	3,3
	20-25	39	65,0	65,0	68,3
	26-30	17	28,3	28,3	96,7
	سنة 30 أكثر من	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		التعليمي_المستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	14	23,3	23,3	23,3
	ماجستير	43	71,7	71,7	95,0
	دكتوراه	1	1,7	1,7	96,7
	أخرى	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

		المهنية_الوضعية			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	طالب	36	60,0	60,0	60,0
	موظف	12	20,0	20,0	80,0
	بطل	12	20,0	20,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تجارية، تسير / علوم اقتصادية	20	33,3	33,3	33,3
	هندسي / تقني	18	30,0	30,0	63,3
	علوم إنسانية واجتماعية	5	8,3	8,3	71,7
	أخرى	17	28,3	28,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

بالمركز_التكوين_مدة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أشهر 3 أقلمن	56	93,3	93,3	93,3
	أشهر 6 أكثرمن	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

هلأتمنفترةالتكوين؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	17	28,3	28,3	28,3
	لا	43	71,7	71,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الغرضالأساسيمنالتكوين؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إنشاءمشروع	41	68,3	68,3	68,3
	اكتسابالمعارف	10	16,7	16,7	85,0
	تحسينفرصالتوظيف	2	3,3	3,3	88,3
	أخرى	7	11,7	11,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

هلأفكرتفعلياًفيإنشاءمشروع؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	56	93,3	93,3	93,3
	لا	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

هل تم قبول تمويل مشروعك؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	5,0	5,0	5,0
	لما قدم مطالباً بعد	57	95,0	95,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

هل باشر تفيتج سيد مشروعك مبدئياً

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	6	10,0	10,0	10,0
	لا	54	90,0	90,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

هل تشار كفينشاطات معاولاتية أخرى (ملتقيات، مسابقات)؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	24	40,0	40,0	40,0
	لا	36	60,0	60,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	60	2,98	1,112	,144
B2	60	2,95	,982	,127
B3	60	2,97	1,073	,139

B4	60	2,85	1,022	,132
X1	60	2,92	,975	,126

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B1	20,777	59	,000	2,983	2,70	3,27
B2	23,279	59	,000	2,950	2,70	3,20
B3	21,416	59	,000	2,967	2,69	3,24
B4	21,596	59	,000	2,850	2,59	3,11
X1	23,172	59	,000	2,917	2,66	3,17

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur
				standard
B5	60	3,62	1,043	,135
B6	60	3,17	1,011	,131
B7	60	3,10	,986	,127
B8	60	3,78	,958	,124
X2	60	3,70	,824	,106

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B5	26,860	59	,000	3,617	3,35	3,89
B6	24,256	59	,000	3,167	2,91	3,43
B7	24,345	59	,000	3,100	2,85	3,35
B8	30,580	59	,000	3,783	3,54	4,03
X2	34,764	59	,000	3,700	3,49	3,91

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur
				standard

B9	60	3,72	1,010	,130
B10	60	3,78	,904	,117
B11	60	3,72	,940	,121
B12	60	2,82	,983	,127
X3	60	3,27	,773	,100

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B9	28,505	59	,000	3,717	3,46	3,98
B10	32,429	59	,000	3,783	3,55	4,02
B11	30,612	59	,000	3,717	3,47	3,96
B12	22,201	59	,000	2,817	2,56	3,07
X3	32,744	59	,000	3,267	3,07	3,47

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur
				standard
B13	60	3,02	1,000	,129
B14	60	3,02	1,049	,135
B15	60	3,10	1,020	,132
B16	60	3,75	,932	,120
X4	60	3,38	,772	,100

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B13	23,370	59	,000	3,017	2,76	3,27
B14	22,265	59	,000	3,017	2,75	3,29
B15	23,539	59	,000	3,100	2,84	3,36
B16	31,166	59	,000	3,750	3,51	3,99
X4	33,937	59	,000	3,383	3,18	3,58

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B17	60	3,47	1,016	,131
B18	60	3,75	,950	,123
B19	60	3,77	,927	,120
B20	60	3,55	,891	,115
X5	60	3,51	,789	,102
X	60	3,27	,815	,105

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B17	26,423	59	,000	3,467	3,20	3,73
B18	30,575	59	,000	3,750	3,50	4,00
B19	31,464	59	,000	3,767	3,53	4,01
B20	30,859	59	,000	3,550	3,32	3,78
X5	34,435	59	,000	3,508	3,30	3,71
X	31,030	59	,000	3,267	3,06	3,48

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
C1	60	4,08	,696	,090
C2	60	4,18	,624	,081
C3	60	4,13	,769	,099
C4	60	4,10	,681	,088
C5	60	4,02	,701	,090
C6	60	4,20	,708	,091
C7	60	4,28	,739	,095
C8	60	4,10	,951	,123
C9	60	3,10	1,175	,152
C10	60	3,07	1,023	,132
C11	60	3,57	,981	,127
C12	60	3,40	,960	,124

C13	60	3,93	,756	,098
C14	60	3,18	,983	,127
C15	60	3,65	,917	,118
C16	60	3,62	,958	,124
C17	60	3,88	,885	,114
C18	60	3,80	,953	,123
Y	60	3,94	,658	,085

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
C1	45,442	59	,000	4,083	3,90	4,26
C2	51,918	59	,000	4,183	4,02	4,34
C3	41,608	59	,000	4,133	3,93	4,33
C4	46,603	59	,000	4,100	3,92	4,28
C5	44,391	59	,000	4,017	3,84	4,20
C6	45,931	59	,000	4,200	4,02	4,38
C7	44,923	59	,000	4,283	4,09	4,47
C8	33,382	59	,000	4,100	3,85	4,35
C9	20,443	59	,000	3,100	2,80	3,40
C10	23,222	59	,000	3,067	2,80	3,33
C11	28,174	59	,000	3,567	3,31	3,82
C12	27,427	59	,000	3,400	3,15	3,65
C13	40,293	59	,000	3,933	3,74	4,13
C14	25,091	59	,000	3,183	2,93	3,44
C15	30,820	59	,000	3,650	3,41	3,89
C16	29,233	59	,000	3,617	3,37	3,86
C17	33,999	59	,000	3,883	3,65	4,11
C18	30,882	59	,000	3,800	3,55	4,05
Y	46,400	59	,000	3,942	3,77	4,11

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,622 ^a	,387	,376	,520

a. Prédicteurs : (Constante), X

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	9,875	1	9,875	36,549	,000 ^b
	deStudent	15,671	58	,270		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,303	,279		8,246	,000
	X	,502	,083	,622	6,046	,000

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,448 ^a	,201	,187	,593

a. Prédicteurs : (Constante), X1

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,128	1	5,128	14,566	,000 ^b
	deStudent	20,418	58	,352		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X1

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.

		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,060	,243		12,568	,000
	X1	,302	,079	,448	3,817	,000

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,459 ^a	,211	,197	,590

a. Prédicteurs : (Constante), X2

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,389	1	5,389	15,506	,000 ^b
	deStudent	20,157	58	,348		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X2

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,585	,353		7,329	,000
	X2	,367	,093	,459	3,938	,000

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,514 ^a	,265	,252	,569

a. Prédicteurs : (Constante), X3

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,760	1	6,760	20,872	,000 ^b
	deStudent	18,786	58	,324		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X3

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,511	,322		7,805	,000
	X3	,438	,096	,514	4,569	,000

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,537 ^a	,288	,276	,560

a. Prédicteurs : (Constante), X4

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,360	1	7,360	23,472	,000 ^b
	deStudent	18,186	58	,314		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X4

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,394	,327		7,311	,000
	X4	,457	,094	,537	4,845	,000

a. Variable dépendante : Y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,752 ^a	,565	,557	,438

a. Prédicteurs : (Constante), X5

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	14,433	1	14,433	75,325	,000 ^b
	deStudent	11,113	58	,192		
	Total	25,546	59			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X5

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,743	,260		6,715	,000
	X5	,627	,072	,752	8,679	,000

a. Variable dépendante : Y